الجذور التاريخية للاستبداد السياسي في العراق

"سقوط دولة البعث وتداعياته الإقليمية"

د. فتحي العفيفي*

مقدمة :

العراق بلد مهم تاريخياً للحضارة العربية والإسلامية. بما له من تراث إنساني عريق يمتد بجذوره إلى أزمان سحيقة، وسياسياً: لتأثيره الكبير في محيطه الإقليمي وبعده الدولي، واستراتيجياً: لكونه حلقة وصل مهمة بين العديد من التيارات، والأديان، والمذاهب، واقتصادياً: لتعدد ثرواته النفطية والمائية والزراعية وطاقته البشرية الخلاقة، وديموجرافياً: لكونه يشكل خليطاً من المذاهب والعرقيات والثقافات، لوحة موزاييك كانت حتى عام ٢٠٠٣م تعطي العالم دروساً في التنوع، والتفاهم، والحوار والتعايش الخلاق، بلداً ينفتح على إتساعه للحضارة والقومية العربية، والفارسية، والتركية، والآشورية، والكلدانية، والسومرية، والأرمينية، فضلاً عن المذهبية الدينية ما بين سنة وشيعة، واليهود، والمسيحيين، وأصحاب الديانات الوضعية القديمة، بلداً وحدته المعاناة تحت نظام حكم تسلطي مستبد، بلداً يلخص العالم.

في رحلة طويلة عبر الزمان كان التاريخ العراقي مليئاً بالتراجيديا الحزينة، وفيه من العبر والدروس ما لا تسعه المجلدات، بلد يعيش في دورية الأزمات، فكلما هدأت أحواله وخلد إلى الراحة واستكان، فإذا بالعواصف الفجائية تستيقظ أهله ليكونوا على موعد جديد مع رحلة أخرى من التشتت والارتحال بحثاً عن الذات، وهرباً من الفتن الداخلية، ولم تكن دولة البعث إلا حلقة في سلسلة مطولة من هذا التاريخ المرير، وليس هذا فحسب وإنما كانت سبباً في ثلاث حروب من أعنف الحروب التى شهدتها المنطقة في التاريخ المعاصر، كانت لها تداعياتها على الداخل العراقي والمحيط الإقليمي، ومنظومة العلاقات الدولية، فضلاً عن أن ممارسات حزب البعث العربي الاشتراكي في جذورها الاستبدادية قد تجرأت على ضرب العديد من الطوائف بالأسلحة المحرمة دولياً، والإبادة الجماعية التي استعصت على الحصر، وبالتالي لم يكن الاستبداد السياسي والديكتاتورية والتسلط إلا التعبيرات والمصطلحات الأقل كلفة في وصف تجاوزات هذا الحزب وتطرفه وعنفوانه.

---

* أستاذ مساعد التاريخ المعاصر – جامعة الزقازيق.

يتناول هذا البحث الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، لجهة علاقاته الداخلية، وتوازناته الطائفية والأقليات الدينية والإثنية، فضلاً أساليب حكمة وعقيدته الأيديولوجية، ومواقفه من الحريات، والتعددية، والديمقراطية، وسياساته تجاه المعارضة والأحزاب والقوى السياسية المختلفة في الفترة ما بين (١٩٧٩-٢٠٠٣م) والتى شهدت صعود صدام حسين أكثر الحكام العرب إثارة للجدل والاختلاف، لمسئوليته المباشرة عن تعظيم بنية الاستبداد والتسلط، واستنزاف ثروات هذا البلد وطاقاته البشرية في سلسلة حروب مريرة انتهت بإسقاطه، ثم إعدامه في صبيحة يوم عيد (النحر) الأضحى عام ٢٠٠٧م في رمزية لا تخلو من الدلالة.

بسقوط دولة البعث في العراق انهارت البنى السياسية والترتيبات والأطر الإستراتيجية التي حكمت المنطقة عرفاً وقانوناً لأكثر من نصف قرن، كما تداعت منظومة القيم الإقليمية فور زوال مُلك دولة كانت بكل ما فيها من تناقضات تشكل توازناً ورقماً صعباً في حسابات السياسة، سواء للقوى الإقليمية وتطلعات القيادة، والدولية وأطماع الهيمنة، وقد أبان كل طرف معني بما يحدث في العراق عن عقيدته ومعتقداته، وتطلعاته، وتحالفاته، كما أفرزت نتائج ما بعد السقوط واقعاً مهلهلاً غير قابل للتنميط والتموضع، حالة من الانفلات والفوضى في حرب الأفكار وصراع الأيديولوجيات، ونمت موجة جديدة من الاستقطاب، والتحولات الجيوستراتيجية سوف تشكل بإرهاصاتها ملامح المنطقة ومستقبلها لعقود طويلة قادمة، ومن ثم تحاول هذه الدراسة سبر أغوار هذه القضايا والإشكاليات.

لم تكن الحرب على العراق هي الحل الوحيد لإزاحة نظام صدام حسين عن السلطة هناك، ثمة ضغوطات وحلول كان يمكن ممارستها لبلوغ هذه الغاية، ولم يكن أحداً ما يتعاطف مع نظام البعث في العراق، وإنما قد منح نصراً دبلوماسياً نكاية في الولايات المتحدة لا غير، فالخبرة العربية التي لا تزال ترى في إسرائيل وأمريكا صنوان ورنقين لطغمه الإمبريالية العالمية الموظفة خصيصاً ضد المصالح العربية بفعل الترصد التاريخي الصراعي، تؤمن يقيناً بأن تغيير الأنظمة أياً كان جبروتها هي مهمة ينبغي أن تضطلع بها الشعوب المعنية، وتدرك في الوقت ذاته أن الفعل العنيف الأمريكي يخفي وراءه مقاصد إستراتيجية بعيدة المدى تتعلق بثروة العراق الهائلة، وإفقاده سطوته العسكرية وقدراته التسليحية بما يخدم الأهداف الإسرائيلية في المنطقة، وتعتقد هذه الشعوب كذلك بأن الإنفلات السياسي في العراق والناجم عن فقدان السيطرة وغياب السلطة المركزية في بلد متعدد التيارات والمشارب والإتجاهات القومية

والدينية والسياسية، كان إستهدافاً أخر بحد ذاته، لجعل العراق بإرثه الحضاري والديموجرافي مستباحاً على هذا النحو لمثل هذه الغوغائية التي عبرت عن نفسها بعنف وقسوة مع أول فرصة أتيحت لها من أعمال سرقة ونهب ومذابح وتدمير لكافة البني التحتية، لتمارس واشنطن من خلال هذه الحرب المفتوحة سياسة الأرض المحروقة، وربما يكون الرئيس صدام حسين قد أدرك أكثر من غيره الطريقة الأنجع التي تدار بها بلاده، بيد أنه لم يفعل شيئاً نحو تأهيل هذا القطر الكبير ليعلو فوق جراحة وتناقضاته، وإنما أمعن في ممارسة كافة صنوف الديكتاتورية، وصار حزب البعث برمته نموذجاً ممقوتاً والاستبداد السياسي بعينه.

ولأن السلوك الأمريكي مفرطاً ومبالغاً فيه إلى حد الزج بأبنائها وقواتها ومقدراتها في حرب خارج النطاق الأمريكي على بلد لم يشكل إعتداءً أو تهديداً مباشراً لمصالحها الحيوية، وزعم أيديولوجي قد يصح أو لا يصح، فإن الغاية من وراء مثل هذه المخاطرة قد تكون محسوبة بعناية ودقة، وأن جُعلها لابد وأن يتوافق ويتفوق على التضحيات المبذولة لأجلها، وهذا هو بيت القصيد، ومحور كل حديث، وجوهر البحث الأكاديمي والحوار الإستراتيجي في المنظور القريب.

ومن ثم، فإن حرب التغيير الأمريكية في العراق، التي واجهت الرفض الدولي المطلق، والسخط الشعبي العارم، وإندلعت دون تفويض أممي بذلك، لتعد في التحليل الإستراتيجي الدقيق أحد أهم التحديات الأمريكية للعولمة المتوخاة، فالدول الكبرى مثل فرنسا وروسيا وألمانيا والصين لا تزال تصارع منطق الهيمنة، وتقاوم مبدأ القطب الواحد، وترفض بشكل قاطع أن تجد نفسها أحد أطباق المائدة الكبرى، فيما الحكومات في الدول العربية ومن أسف لا تزال تعول على القضاء والقدر الذي سيتكفل بسحق أمريكا، دون أن تحرك ساكناً إزاء هذا الطوفان الجارف، إن حالة الإعياء والإحباط والرعب المخيف وإرتجاف الأبدان وإستكاك الأسنان هو المناخ المذهل الذي يحكم الواقع العربي في عمق الكارثة، كما إن الحرب على العراق الممتدة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٣م هي حرب النفط المؤدلجة، وهي الحرب ضد القيم الراديكالية التي سادت لعقود طويلة بين بغداد وواشنطن، وهي حرب الثأر التاريخي من النظام الذي كان لا يزال يمثل حالة من حالات الانكسار والهزيمة في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية، وهي حرب الاقتراب إلى أقصى مدى ممكن من هذا الإسلام السياسي الأصولي الذي تجرأ على تفجير الداخل الأمريكي وما خلفه بما لم تتكبده الولايات المتحدة من خسائر في سائر الحروب التي خاضتها، وهي حرب تكريس التجزئة والتفتيت للدول والشعوب والأفكار

والمعتقد، لأجل خلق بيئة إنشغالية مليئة بالثقوب والثغرات، ملائمة للإختراق والإختزال كمرحلة أخيرة، وهي في أدق معانيها "حرب المواجهة الحضارية والإستلاب التاريخي الفاضح"، هذه الدراسة سوف تتناول بالرصد والتحليل صراع الإرادات بين الأنظمة والدول، وماذا يحدث عندما يواجه نظام ديكتاتوري دولة متغطرسة، وما هي تداعيات مثل هذا الصدام الكبير على المنطقة الخليجية من خلال المحاور التالية:

أولاً : تطور الاستبداد السياسي في العراق المعاصر.

كان العراق في حقبة التاريخ المعاصر يمثل بؤرة التأثير الديناميكي في الحراك السياسي الخليجي وبفعل إتجاهاته وميوله ورغباته تتحرك الأقطار الأخرى المجاورة والمعنية بالإقليم، وأن المشروعات السياسية الدفاعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تنطلق وترتد من وإلى بغداد، بوصفها العاصمة المحور وذات الجاذبية الخاصة لنجاح أو فشل مثل هذه الصيغ المطروحة، ومن ثم فإن مشروعات حلف بغداد ١٩٥٥م، والهلال الخصيب، والإتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨م[١]، وغيرها كانت محاولات بمبادرات عراقية للإضطلاع بدور إقليمي فاعل وناجز يناهض الدورين اللذين تتمتع بهما كلاً من المملكة العربية السعودية في محيطها الجزروي، وإيران الشاهنشاهية بقدراتها وكثافتها التاريخية والديموجرافية الكبيرة، بحسب التسمية الأميركية "سياسة العمودين المتساندين"[٢] وأن متلثاً من توازن القوى على هذا النحو كان بإمكانه التحكم في ضبط إيقاع الإنفلات السياسي الوشيك الوقوع غير مرة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها مؤيدة إلى حد بعيد لوجود مناخ سياسي على هذا النحو الذي يتيح لها المزيد من المرونة والمراوغة، كما لم تتورع عن التدخل كلما إستشعرت أن هناك تفوقاً ما قد يحدث لصالح أي من هذه الأطراف، وكانت ترى في مثل هذه الصورة الدراماتيكية عملاً مغرياً لعزل منطقة الخليج برمتها عن محور الصراع العربي – الإسرائيلي الذي إشتد اوارة وبلغ ذروته في العام ١٩٧٣م[٣]، وكما أن الدول والحضارات تكبر وتشيخ ويبطل زمانها بالتقادم وفقدان المضمون بالتداعي، فإن الأيديولوجيات والإستراتيجيات تلقي المصير ذاته عندما تكون على أعتاب إفلاس حقيقي ومنقطع النظير، وهذا الفشل المروع ينبثق عنه ومن خلاله تحديات جديدة فسيفسائية تنمو بمرور الوقت وتتصارع فيما بينها وفق النظرية الخلدونية في التاريخ، والمنطق التوينبي "التحدي والإستجابة" وكليهما يفضي إلى قاعدة البقاء للأقوى، وهذا التغيير أيضاً يكون ناجماً عن صدمة كبرى أو فعل عنيف يكون مدعاة وذريعة لعملية تحول تاريخي كبير[٤]، ومن ثم فإننا أمام نمطين للحضارات والدول يسيران

في إتجاه معاكس صعوداً وهبوطاً، هناك الحضارة الأمريكية التي إشرأبت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقضت خمسون عاماً في محاولة للتفلت من الحضارات الأخرى بعد إستيعاب وهضم مضامينها المختلفة، وما فتئت تلح في طلب التسيد والهيمنة المطلقة على العالم، والحضارة العراقية في رحلة تطورها التاريخية الطويلة في مرحلة حزب البعث العربي الاشتراكي[٥]، والتي عندما تطلعت للسيطرة على بقعة محددة من أراضي النفوذ الأمريكية (الكويت) كان الاستهداف باجتثاث هذا الحكم هو الحل الأخير، على أية حال فإننا معنيون بداية باستعراض الممارسات السياسية والتاريخية لحزب البعث في رحلة طويلة عبر الزمان يمكن تناولها في المحاور التالية:

أ) المضمون الفكري والسياسي لحزب البعث :

إن دولة البعث في العراق التي صارت على غير هدى، والتي تعد في عرف الدول والأنظمة قصيرة الأجل على الرغم من بقائها خمس وثلاثون عاماً، وهي الحقبة التي إرتبطت في ثلثيها عملياً بشخص الرئيس العراقي صدام حسين، فهي إذاً دولة الفرد، في ظل غياب حقيقي لأسس المواطنة والإنتماء عدا الولاء المطلق لرأس النظام الشمولي، وتلك حيثيات دراما مطولة تسقط أيديولوجياً بالتداعي كلما إمتد العمر بالنظام وعندما يشيخ تسقط عنه كافة الأوراق التي سترت عوراته وبالتالي يصبح عرضة للإستهداف والإستئصال والتدمير إذا دعت الضرورة ذلك.
إن من يمعن النظر في التكوين والمضمون الفكري والسياسي لحزب البعث سوف يجد مزجاً غريباً وجمعاً للمتناقضات وتطويعها عنوة وقسراً لتمثل إطاراً مرجعياً لنظام حكم سياسي، وهو أيضاً كنظام شمولي لا يعترف بالتيارات الأخرى، وفي الوقت نفسه يباهي بها كأحد مفرداته العاملة في الساحة ضمن مقتضياته، ويتشدق بالديمقراطية والليبرالية والعلمانية في التوجه السياسي للدولة في حين أن ممارساته شوفينية ديكتاتورية منحازة حتى النخاع، وهو يمنح الحريات ويقمعها بحسب الظرف التاريخي[٦]، ويسود إذاً في هذا الخضم العنيف والمخيف ضعف الحراك الإجتماعي وإرتباطه بالشخصانية والسلطوية، وفي عمق إستراتيجياته المستقبلية تكبيل الشعب وقهره وتوريطه في أزمات وحروب وإشغاله حتى لا تكون لديه برهة من الوقت للتقييم والإدراك، ويظل يرنوا إلى جبروت الحاكم على أنه قدر علوي يصعب فهم مغزى كنهه، إن عملية الخداع والإستلاب التاريخي تكون مصحوبة أيضاً بل ويلزمها طغمة متناثرة هنا وهناك في شرنقات المجتمع المختلفة لتقود عملية ترويج وإقناع واسعة بالوسائل المختلفة بما

فيها العنف والبطش، لتطغى في الأخير قناعات لا مناص عنها من مشاهد الكبت والإنصياع والخوف والرعب، ويظل الأمل أبداً يراوض الجميع من الحقراء والفقراء والمقهورين في أن يأتي يوم الخلاص الأكبر(٧).

إن البنية التسلطية الاستبدادية لحزب البعث في العراق منذ العام ١٩٧٩م، تتلخص في مجموعة من المداخل التحليلية المعمقة والتى قوامها: فقدان الحزب للشرعية الدستورية والقانونية، واحتكار السلطة في كافة مؤسسات الدولة، وتصعيد الأمنوقراطية السياسية بحيث كان للعسكر دور بارز وطليعي في الدولة، والهيمنة البيروقراطية على مفاصل الاقتصاد، والتضحية بالتنوع والجماعية في سبيل الفردية والحزب الواحد، وإقصاء القوى السياسية والوطنية، والطغيان السياسي في الجوار الإقليمي، والعلاقات الدولية(٨).

إن دولة البعث في العراق قد إحترفت عملياً ما يسمي بـــ (الأساليب المنهجية للدولة التسلطية) بغرض فرض إرادتها السياسية على الآخرين، وقاد الرئيس العراقي صدام حسين بنفسه أساليب الإحتكار الكامل، كما لم يتورع عن الوصول بهذه الآلية إلى حالة الحرب الدائمة في معارك متنوعة(٩)، وكان يؤمن إيماناً مطلقاً بمنطق القوة اللامتناهية بقصد إضفاء الطابع الإستبدادي المتعطش للمزيد من الضحايا بما يكبح جماح كل من تسول له نفسه مقاومة نزعة الغطرسة هذه، إن أيديولوجيا البعث في الأخير كانت تعول دائماً على ضرورة سد الذرائع والثقوب والثغرات أمام شتى أنواع الرفض والمقاومة والذي إن حدث سوف يلقي العاقبة وسوء المنقلب، إن طابع الحزم والشدة والصلف هي مفاهيم لسياج الأمن البعثي في الداخل والخارج(١٠).

هذه الخصوصية البعثية الأيديو سياسية قد إستقت من معين الطبيعة الإجتماعية للعراق والتيارات السياسية المتعددة الإتجاهات والمتعارضة بشكل دائم التي تسود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً منذ حصول مصر على الإستقلال التام وما شهدته من ثورة الضباط الأحرار في العام ١٩٥٢م ضد الملكية ورموز التبعية، وكانت العراق من أكثر البلاد العربية تأثراً بما يحدث في مصر، حتى لا تتخلف عن سباق الزعامة العربية المهمومة بها تاريخياً(١١)، بدأت الحركة الوطنية في العراق على تنوعها تنسق وتخطط لبلوغ هذه الغاية التي حازتها مصر، وبرز من هذه التشكيلات السياسية ما عرف بإسم "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي بدأ حياته منذ الأربعينات كحركة ثقافية في دمشق سميت في حينها "حركة البعث العربي" وإعتبر العام ١٩٤٧م بداية لتشكيل أول خلية حزبية بعثية في العراق بقيادة طه الرشيد الذي حوكم أمام محكمة جزاء بغداد في العام ١٩٥٢م كما أصدرت هذه الحركة جريدتي "الإشتراكي"

و "العربي الجديد" للتعبير عن توجهها السياسي، وعقد الحزب مؤتمره القطري الأول في ٢٢ يناير ١٩٥٥م، وتصدى البعثيون إلى المشروعات الدفاعية الهادفة إلى ربط العراق بالأحلاف مع الغرب والتي كان يروج لها نوري السعيد رئيس الوزراء، وكان حزب البعث على علاقة وثيقة بتنظيم الضباط الأحرار الذي قاد ثورة ١٤ تموز ، يوليو ١٩٥٨م[١٢]، وشارك في أول وزارة للجمهورية العراقية بعد إسقاط النظام الملكي ممثلاً بفؤاد الركابي أمين السر القطري للحزب كوزير للأعمال، فيما احتفظ العميد الركن عبد الكريم قاسم لنفسه برئاسة الوزراء، والعقيد الركن عبد السلام عارف نائباً له ووزيراً للداخلية[١٣].

انخرط العراق الجديد في لجة من الصراعات العنيفة على السلطة، وآتهم عبد الكريم قاسم بالتمادي في اغتيال قادة الشعب والجيل والشباب العقائدي، وكان حزب البعث من أولى التيارات السياسية التي فكرت في إزاحة قاسم عن السلطة بالاختطاف أو الاغتيال، فشكلت لجنة لهذا الغرض تضم كلاً من سعيد ثابت، وخالد الدليمي، وعبد الله الركابي، وإنضم إليهم فيما بعد- في أول ظهور له على الإطلاق - صدام حسين، وأحمد طه العزوز، وسليم عيسى الزئبق، ونفذت هذه المجموعة المحاولة في منطقة الحصوة في ٧ ديسمبر ١٩٥٩م، ونتج عنها مقتل سائق السيارة، وجرح قاسم في كتفه، وصدرت أحكام الإعدام على جميع الذين اشتركوا مباشرة في تنفيذ العملية، إلا أن الحكم لم ينفذ فبقى المتهمون الذين لم يتمكنوا من الفرار في السجون حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٦٣م التي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم وإعدامه ومجموعة كبيرة من مؤيديه[١٤]، وخلفه عبد السلام عارف، واللواء أحمد حسن البكر وقد كثف هذا الأخير من إتصالاته بالبعثيين مما دفع عبد السلام عارف إلى الإعلان عن تشكيل "مجلس قيادة الثورة" الذي قاد حركة تطهير واسعة إستهدفت إقصاء واعتقال اللواء أحمد حسن البكر، والتنكيل بالضباط من البعث وإبعادهم عن الجيش، فيما كان صدام حسين قد هرب من السجون وظل مطارداً بعيداً عن أعين ملاحقية[١٥]، وقد إكتسب من هذه المرحلة التمرس على كافة فنون وصنوف التخفي والمراوغة أيضاً[١٦].

في ٢٣ يوليو ١٩٦٦م تمكن صدام حسين من إقناع أعداد كبيرة من كوادر حزب البعث بضرورة تبني خطة تهدف إلى الإطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف، والتي بدأت عملياً في الفترة ما بين ١٧-٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨م عن طريق الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري وأن يساند هذه العملية تحرك اللواء المدرع العاشر ومقرة الورور باتجاه بغداد، وكانت الاجتماعات التحضيرية في دار أمين سر القيادة القطرية أحمد حسن البكر، وكان صدام

حسين قد اختفى فجأة عندما عقد البعثيون العزم على التنفيذ وفي عمق معركة إقصاء عبد الرحمن عارف برز السيد أحمد حسن البكر الذي أعلنته الثورة رئيساً للجمهورية وعبد الرازق النايف رئيساً للوزراء، كما تم الإعلان عن مجلس وطني موسع من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتم تشكيل قادة الفرق، وقائد القوة الجوية، ومدير الإستخبارات، وبعد أيام قلائل من ثورة "إنقلاب" البعث ظهر صدام حسين مشجعاً من جديد على ما أطلق عليه تطهير الثورة من العناصر المتسللة[١٧]، وهي التكتلات التي ساهمت بفاعلية في نجاح حركة البعث، إلا أن الأخيرين قد نجحوا في ٣٠ يوليو /١٩٦٨م في إعتقال عبد الرازق النايف رئيس الوزراء، ومع ذلك لم يقتنع الرئيس البكر بشخص صدام حسين ليدفع به إلى المسؤوليات الأمامية في الحزب أو الدولة، وظل يعمل موظفاً بـــ"مكتب العلاقات العامة" وهو المكان الذي أتاح له معرفة الكثير من الأسرار الحزبية والرئاسية والتعرف عن قرب على نقاط الضعف والثغرات[١٨]، وفيما تسكت الأدبيات العراقية عن طبيعة الأحداث التي أوصلت صدام حسين إلى رئاسة الحزب والدولة في ١٦ يوليو ١٩٧٩م، فإن حالة الغموض والضبابية تنبئ عن أنه قد أتى إلى سدة الحكم على أسنة الرماح وفق منظومة الإنقلابات والاغتيالات والفوضى التي عمت البلاد وظلت سائدة لمدة عشرون عاماً (١٩٥٨-١٩٧٨م) بيد أن مجيئه كان أكثر دموية ودراماتيكية وقد أراد أن يكون هو الصفحة الأخيرة في لعبة الإغتيالات هذه، فأزاح الرئيس أحمد حسن البكر عن السلطة ودس له السم بمعرفة أعوانه وتخلص من كافة رفاقه أيضاً[١٩]، وقد يكون من النجاعة الجزم بأنه قد أستوعب أكثر من غيرة أصل المسألة وأن هذه الدوامة والحلقة المفرغة لافكاك منها سوى بحسم الحسم ذاته وأن "جسر الفجوة الكبيرة" هذه لن يتأتى إلا بتكسير العظام وإراقة الدماء وإظهار الشكيمة حتى لا يذهب هو ذاته كأسلافه إلى نفس المصير الأسود فكانت الديكتاتورية والغطرسة والسيف البتار هي أدوات التفاهم الوحيدة لدى البعث في طور حكمة الجديد.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي قدر صدام حسين منذ البداية، وكان غريباً أن يرتبط في الأذهان النقيضين عن طبيعة هذه العلاقة، فالثابت تاريخياً والمعلن على صعيد الممارسة الفعلية حالة من العداء والترقب والحذر المتبادل، فيما تذهب التحليلات المعمقة التي تجنح إلى نظرية المؤامرة أن للرئيس العراقي صدام حسين دوراً خفياً غير مرئي في كافة الإستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة منذ صعوده إلى السلطة في العام ١٩٧٩م، وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت على علاقة وثيقة به، وأنه كان يتلقى راتباً منها وهو يدرس القانون

بالقاهرة[٢٠]، وأن الدرس الذي أستوعبه صدام حسين عند تقلده السلطة على يد المخابرات الأمريكية هو سحق الشيوعيين والإسلاميين على حد سواء[٢١]، وتمتد هذه الفرضية لتصل إلى أن هذه العلاقة الخاصة قد وصلت إلى حد الزج به لإفتعال أزمات إقليمية وضلوعه في الحد من غلواء إرتباط العراق بالسوفييت، وحكمه بقبضة حديدية في العراق، وحربة ورأس رمح في إيران والكويت، وآلية قاصمة فارمة لتفتيت العمل العربي المشترك.

على أية حال فإن صعود صدام حسين مكتنزاً بالخبرات السابقة قد مكنه من اختصار وسائله وغاياته في الإحتكار الكامل والمطلق للساحة السياسية وإختزال الدولة بمؤسساتها ومقدراتها في شخصه ثم عشيرته وحزبه، ومن ثم فقد بدا واضحاً بأن البعث سيمارس تمييزاً مطلقاً ضد كافة الطوائف والقوميات الآخرى، بوصفة قد أقام كياناً سنياً وتكريس ما عرف بـــ "المثلث السني" ما بين الموصل شمالاً وبغداد جنوباً والرمادي غرباً، وظلت النظرة إلى الشيعة قائمة على إعتبارهم "رافضة" و "شعوبيين" وحتى "فرساً" هذا علاوة على سياسات القمع والتهجير والقتل الجماعي، كما إمتد التمييز القومي للبعث تجاه الأكراد والذين كانوا قد توصلوا إلى إتفاقاً للحكم الذاتي مع سلطة البعث في مارس ١٩٧٠م ومنحوا بموجبة حقوقاً سياسية وثقافية بيد أن البعثيين قد حنثوا بإتفاقهم هذا بعد توقيعهم إتفاقية الجزائر ١٩٧٥م الحدودية مع إيران[٢٢]، وقد أوقفت الأخيرة الدعم العسكري واللوجوستي للأكراد الذين خلوا من الظهير، ومن ثم فقد شهدت السنوات التالية حرباً شعواء وطويلة شنتها دولة البعث ضد الأكراد أفضت إلى تدمير مئات القرى الكردية ومقتل ما يزيد على ١٨٠ آلف كردي وبلغت الذروة في معارك الأنفال ١٩٨٨م[٢٣].

إعتمد البعثيون بإيعاز من الرئيس صدام حسين إستراتيجية ثابتة تقوم على تطهير الجيش بإضطراد وفق تصور مفادة "قطف الرؤوس اليانعة" ففي ما بين عامي (٧٤-١٩٧٥م) تم تسريح بعض كبار الضباط لأسباب غير معلومة مثل "حسين حياوي قائد القوات الجوية"، "داود الجنابي قائد الحرس الجمهوري" واستمرت الضربات المتلاحقة توجه إلى الرتب العليا ولم ينج منها غلاة البعثيين والمقربين للرئيس وأصهاره أيضاً، حيث قتل العميد عزيز السامرائي، وفر هارباً اللواء وفيق السامرائي رئيس المخابرات العسكرية، ورئيس الأركان الفريق نزار الخزرجي، وحسين كامل وشقيقه صهري الرئيس وزوجي بناته، فإنحصرت رويداً سدة الحكم في التكريتية والحزبية وحتى هؤلاء كانوا يخضعون لأنظمة مراقبة وملاحقة وإستخباراتية وتجسس غير مسبوقة في أنظمة الحكم العالمية، هذا علاوة على أن القوانين والتشريعات كانت تستمد من رأس الرئيس

ومزاجه الخاص، فالعراق ظلت في عهد البعث الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعرف دستوراً للحكم وهذا ما أضفى على النظام سمة الشمولية والدكتاتورية حتى النخاع[٢٤].

"من لا يملك إلا المطارق لا تقع عينه في نهاية المطاف إلا على المسامير"، وما بين مطارق هي كل عدة البعثيين ومسامير هي كل أطياف العراق تأسست جمهورية الخوف، وقاربت الخيال الخرافي حتى أمكن الظن أنها ميثولوجيا أخرى تنتجها "بلاد ما بين النهرين"، فإمتدت مطرقة البعث لتطال شرائح من التجار والمفكرين والقوميين وأبناء الطوائف والنحل، إن ما جرى إذاً هي عملية سحق منظمة للهويات والمذاهب ونزع مفزع للأنسنة عن الحاكم والمحكوم على حد سواء.

ب) مشكلة الأكراد :

إن المتأمل في تحليل سياسات البعث في الداخل سوف يجد أن الإنحرافات الخارجية كانت هروباً من داخل مرير ومحرقة لتناقضات وتفاعلات إستعصت على أن تجد توافقاً مع النظام، كما كان عصياً على البعث أيضاً أن يمحوا كافة الشعب العراقي وفق سياسة الأرض المحروقة ليبقى بمفرده دون أن يجد شعباً ليحكمه ودولة ليقودها[٢٥]، ومن ثم فإن الحرب العراقية – الإيرانية، وغزو دولة الكويت لم تكن كما يدعي البعض أو يفهم كثيرون بدواعي قومية أو غيرها من المبررات الممجوجة التي سيقت في حينها، وإنما كانت أتون للزج فيها بنتوءات المجتمع العراقي، فورقتي الأكراد والشيعة قد لعب بهما البعثيون في إطار المساجلات والمناوشات القائمة ضد إيران الشاهنشاهية والإسلامية، للضغط والإبتزاز السياسي تارة، ومحاولة لفرض نوعاً من السيطرة والقيادة للحركة السياسية الخليجية تارة أخرى وتفريغاً للطاقات وتوجيهها بعيداً عن الصراع مع السلطة تارة ثالثة[٢٦]، وربما توضح مثل هذه الإزدواجية والتناقضات العميقة إتفاقية الجزائر ١٩٧٥م بجلاء، فالشاة قد تخلى عن دعم الأكراد وصدام تخلى عن نصف شط العرب[٢٧]، فضلاً عن مطالبة البعث التاريخية بخوزستان "عربستان" أغنى المناطق الإيرانية بالنفط، كما أوقفت بغداد كافة أنواع الدعم المقدم للمعارضة الإيرانية[٢٨]، وقد وفر مثل هذا الغطاء من شرعية الاتفاق المناخ الملائم لتقليم أظافر بل وتكسير عظام الأكراد، فساد الزعر أوساط حوالي ٢٠٠ ألف كردي وسكنت بنادق معظم الـ٥٠ ألفاً من عناصر البشماركة[٢٩]، وفي أواسط الثمانينات تولى إبن عم صدام علي حسن المجيد "علي الكيماوي" منصبه كقائد أعلى مطلق الصلاحيات في كردستان في

١٩٨٧م تحت مسمى "الأمين العام للمكتب الشمالي لحزب البعث" وكانت مهمته واضحة منذ البداية وتنحصر في كلمة واحدة "تأديب" الأكراد على موقفهم المناوئ في الحرب العراقية – الإيرانية، وحتى مغادرته شمال العراق في ١٩٨٩م كتب المجيد له أسوأ صفحات تاريخه منذ أن مر به الإسكندر المقدوني في عام ٣٣١ ق. م في طريقه إلى الهند، وكانت مغامراته الخاصة قد تجلت في إدخال السلاح الكيماوي في تقنيات مكافحة حرب العصابات وأدواتها، فقضى على ما كان يسمى بـ"القرية الكردية" التي شكلت ركيزة لحضارة بكاملها، وقد إشتهر منها قرية "ياخ سيمار" و "حلبجة" وهذه الأخيرة قد قصفت بسلاح كيماوي مكثف أفنى ما يقرب من الخمسة آلاف، وتحولت هذه البلدة رمزاً وواحداً من نصب الألم الكردي والإنساني، وسجل التاريخ للمرة الأولى كيف أن حكومة من الحكومات تستخدم سلاحاً من هذا النوع في قصف سكانها المدنيين[٣٠]، وقد عمد البعث إلى التضليل عندما أسمى هذه الأحداث المفزعة بمعارك "الأنفال" في إشارة إلى سورة الأنفال، والتي تشير إلى غنائم الحرب وأسلابها في معركة بدر عام ٦٢٤م، لكن سرعان ما انقلب السحر على الساحر، فالحماقة التي إرتكبها البعثيون بغزوهم للكويت وحرب التحرير في ١٩٩١م قد أوقعتهم في فخ الثأر التاريخي المروع على صعيد القوى الخارجية الممثلة في الأمريكيين والإيرانيين وفي الداخل إنتفض الجنوب الشيعي فيما كانت وثبة الأكراد في الشمال أشد ضراوة وقسوة، حيث شرع مئات الآلاف من الأكراد منساقين وراء مرارتهم وتحركهم شهية الإنتقام لذويهم، وأبان البشمركة في هذه الهجمة على كل رموز السلطة بالذبح والتنكيل عن وحشية وقسوة لاتلين مستعيدين السليمانية وأربيل ودهوك، وسيطروا على كركوك للمرة الأولى منذ سبعة عقود وفي ٢٤ مارس تملكوا تماماً زمام كردستان العراقية، لكن الجيش العراقي سرعان ما زحف في ٣ أبريل ١٩٩١م ليفر أمامه آلاف الأكراد إلى تركيا وإيران، ومن بقى منهم كان عرضة للفناء الحقيقي في ملحمة "الدم الكردي المباح".

ج) قضية الشيعة[٣١]:

في مشكلة الشيعة الذين يمثلون ٦٠% من العراقيين ويقدر عددهم بنحو ١٥ مليون نسمة في عام ١٩٧٩م، فقد نجح البعثيون في استدعاء نموذج الرفض التاريخي، والإيحاء بأنهم براء من إضطهاد مقصود أو منظم، تعويلاً على المواجهة المذهبية القديمة التي إحتدمت ما بين أوائل القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر بين السلطنة العثمانية السنية، والسلالة الصفوية الشيعية في إيران، وكلما وفقت إحداهما في الإمساك ببغداد كانت تنزل القهر والثأر

بالمذهب الآخر، وعندما حسم الأمر أخيراً بإنتصار السلطنة، إعتمد العثمانيون على السنة من أهل المدن لإدارة الولايات ما بين كردستان الجنوبية وشمال الخليج[٣٢] وظل هذا التقليد قائماً لدى البريطانيين والحكم الملكي حتى قيام الدولة الحديثة في العراق، وكانت برغمايته البعث الجديدة قد وصمت الشيعة بأنهم "طابوراً خامساً للإيرانيين" فمن حول العتبات والمزارات الدينية في جنوب العراق إنعقدت صلات تاريخية بين شيعة البلدين المتجاورين، من النوع الحضاري الثقافي العابر للحدود الوطنية من وحي أن جنوب العراق هو مهد الدعوة ومسرح المآسي التي تجسدها أضرحة علي بن أبي طالب وأنجاله[٣٣]، ولكن ظل على الدوام للشيعة في العراق حوزتهم الخاصة ومرجعيتهم بمعزل قائم عن إخوانهم في إيران، فالعباس في "الروزخونية" ودع أخاه الحسين قاصداً الشهادة، لكنه في "القراية" توجه إلى المعركة حيث أستشهد، ولما كانت لإيران الثقل العددي الأوزن للشيعة في العالم، غدا طبيعياً أن يشكل أبناؤها جسم الزوار الأعرض، والإمعان في الإذلال الطقوسي الدموي لديهم قد يعرض الأمن الداخلي لأية نظام في العراق إلى خطر الهوس الديني المشوب بالفوضى[٣٤]، بيد أن البعث لم ينظر للمسألة على هذا النحو من الإنفلات الذي قد يحدثه الشيعة في غفلة من الزمن فحسب، وإنما جسد من هويتهم ومذهبهم خطراً مسلكياً عنيفاً ليس تحط على السنة في العراق وإنما في عموم منطقة الخليج العربي بؤرة التأثير السني في العالم وحامية المقدسات الأقدس في الإسلام[٣٥]، وحرص على توظيف ذلك بربطة بالإطماع الإيرانية في مناطق إستراتيجية خليجية ومن هذا الثقب الضيق نجح البعث في تمرير إضطهاده، وغض الطرف عنه من الدول المجاورة والقوى الدولية التي لا تكترث كثيراً بمثل هذه التعقيدات الدينية الخاصة، ومن ثم لم يتورع البعثيون، ترتيباً على هذه المعطيات، عن إذلال رجال الدين الشيعة وكسر شوكتهم على الرغم من حرصهم في الوقت ذاته على تواجد تمثيل ضئيل لهم في الحزب والسلطة أمثال سعدون حمادي ، نعيم حداد، محمد سعيد الصحاف، وكان من المفارقات أن العام الذي شهد صعود صدام حسين إلى السلطة في ١٩٧٩م هو نفسه الذي شهد أيضاً الصعود السياسي للشيعة إلى السلطة السياسية في إيران والمتمثل في الثورة الإسلامية، التي ألهبت مخيلات الشيعة العراقية بعد أن صارت النظرية الأم لأية الله الخميني "ولاية الفقية" حقيقة ماثلة وقائمة، وإن كانت تختلف في وجوبها عن المرجعية العلمية لشيعة العراق المتمثلة في أفكار باقر الصدر[٣٦]، وبقى القياس على كل حال مترسخاً في الأذهان ومتحفزاً للوثوب، وإختار البعث هذه المرة إستراتيجية المواجهة الشاملة مستغلاً حالة الوجوم الإقليمي والتوجس الشاخص، والتحفز المتأهب، فكان أن قاد حرباً

عنيفة ضد النظام الجديد في إيران في عام ١٩٨٠م، متزامنة مع خطة تهجير موسعة للشيعة[٣٧]، وعندما طلب أبو القاسم الخوئي كبير مراجع الشيعة في العالم وابن الثمانين عاماً آنذاك المغادرة صودرت أمواله وما في عهدته من مال للمؤسسة الدينية، كما خرج السيد محمد باقر الحكيم وأسس "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، كأعلى مؤسسة للمعارضة الشيعية لحكم البعث[٣٨]، وكانت المحاولات التي أراد فيها النظام الاقتراب من الشيعة قليلة ومحدودة، وكان منها مبادرة خير الله طفاح التي لفقت فيها شجرة نسب تربط صدام بالرسول عبر التفرع عن الإمام الحسين، ليجد الرئيس نفسه فجأة سيداً من أهل البيت، وكذلك إطلاق اسمي "العباس"، "الحسين" على صواريخ "سكود"[٣٩]، لكن ذلك لم يمنع الإحتقان الكامن والضغائن المعتملة في ذوات الشيعة من إستغلال أزمة الكويت والإنفجار في ٣ مارس ١٩٩١م في هياج ثوري منتفضين ضد الطغيان والقمع والملاحقة، بيد أن شراسة النظام كانت أكثر فجاجة، وبأسلوب إستشاط له الشيعة غيظاً حطت دبابة حسين كامل صهر الرئيس أمام ضريح الحسين في كربلاء وقال "أنا حسين وأنت حسين فلنرى من منا الأقوى"[٤٠] وتفاخر علي حسن المجيد الذي قاد هذه الحملة أيضاً بأن عدد من قتل يناهز ٣٠٠ ألف شيعي، ولم يتورع البعثيون عن سياسة الملاحقة والإقامة الجبرية والإغتيالات للمراجع الشيعية ويستوى في ذلك، الخوئي، والسيستاني، والصدر، ومن ثم فإن تجربة الشيعة مع البعث يلخصها أن البكاء الشيعي علي الحسين قد أضحى يتغذى على البكاء من صدام، ولما كان ممنوعاً إعلان الثاني ومتاحاً إعلان الأول، فاض الموت في جنوب العراق وعم[٤١].

د) هوية الاقتصاد :

في عمق أزمة التناقضات والتصارع الداخلي والضربات الإجهاضية والهجومية التي كان يكيلها البعث في أرجاء العراق المختلفة، يأتي الاقتصاد المنزوع الحراك، والمكبل بقيود وأغلال تشبه قبضة النظام ذاته، على الرغم من تميز هذا القطر بثرائة وتنوع مصادرة، بامتلاكه لثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم مع تمتعه بانخفاض تكلفة استخراجه وارتفاع درجة جودته، وتوافر الموارد المائية والأراضي الزراعية بما قيمته ٢٥,٥ ألف كيلو متر مربع، يساهم نهرا دجلة والفرات برى ثلثي هذه القيمة، وتوافر القوى العاملة أيضاً من العراقيين وبعض الدول العربية جعلت هذه الطاقات من العراق بلداً دائنة وليست مدينة، بيد أن

حزب البعث قد صار بهذه القدرات والمقدرات وجهة عكسية غير تنموية، وفي عقيدته أن الثراء يفضي حتماً إلى منازعته السلطة من قبل الطوائف المختلفة ومن ثم فإن هذه الإمكانات قد تم توظيفها في التبديد العسكري والحزبي للإستمرار في الحروب والمنازعات التي كان البعثيون يختلقونها لتشتيت الإرادات وصرف الأذهان بعيداً عن الداخل العراقي(٤٢)، ولإستكمال هذه المنظومة إتبع العراق البعثي سياسة تجارية إنغلاقية قائمة على محاولة الإكتفاء الذاتي والتنمية المستقبلية لإلهاء ما تبقى من شرائح المجتمع في بعض الصناعات والحرف للإنفاق على ذويهم، مع أنه كان بالإمكان إتباع الأسلوب التجاري المرن القائم على التوازن في الإستيراد والتصدير، وظلت هذه الحكومة ترفض بإضطراد تحديات العولمة ومضامينها ومؤسساتها المختلفة، وأن الإنفتاح الذي تجلبه مثل هذه السياسات سيفتح الباب على مصراعية أمام العديد من الحقائق التي جهد النظام نفسه في تلافيها لسنوات عديدة، مثل مفاهيم وأفكار عن الحرية، والتعددية والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة(٤٣)، وحقيقة الأمر أنه في مثل هذه الأوضاع الصعبة قد يكون من المحال الحديث بمنهجية وأكاديمية عن أي نوع من الاقتصاد المنظم والمتعارف عليه، إذ أضحى البعث ورجاله بمثابة مجموعة تمتلك دولة تنفق عليها النذر اليسير المسموح به من عائدات النفط مقابل الغذاء للشعب"، وبالتالي لم يكن القرار الصادر عن الأمم المتحدة منذ حرب تحرير الكويت ١٩٩١م بهذا المعنى في أثناء الحصار الاقتصادي إلا ترجمة واقعية واستكمالاً لحقيقة الأوضاع الاقتصادية العراقية التاريخية(٤٤).

هـ) افتعال الأزمات والصراعات والحروب :

في الممارسة السياسية الخارجية التي تناولتها الأدبيات العربية والأجنبية على نطاق واسع لتعويض حالة الإحجام المغلقة النوافذ عن الداخل العراقي المرير، بدا صدام حسين منخرطاً حتى النخاع في لجة من الإرهاصات العنيفة التي تزلزل واقع المنطقة لتتكشف عن تحول وتغير جذري، وكان الرئيس العراقي تسلطياً في حرصه على الإمساك بتلابيب كل هذه الأحداث والتحكم في وجهتها كمن يقبض على جمرةٍ من نار، فقد تأهب للنزال منذ السنة الأولى من حكمة في أعقاب احتلال الإسلاميون الإيرانيون السفارة الأمريكية "وكر الجواسيس" بحسب التسمية الخمينية، وفي ديسمبر ١٩٧٩م غزا السوفييت أفغانستان، وقد كرس هذين الحدثين فكرة جديدة ألحت فجأة على الولايات المتحدة وبعض العرب، وهي مصادرة الإسلام

السياسي من اليد الإيرانية الراديكالية وصبه في قناة الأنظمة المحافظة والنفوذ الغربي، وفيما تكفل صدام حسين بضرب النظام الخميني تولى "المجاهدون، تصديع القوات الروسية في أفغانستان[٤٥]، وحرص البعثيون على توصيف الحرب بأنها مذهبية بين الإسلام السني، والإسلام الشيعي، وقومية بين العرب والفرس، وإستراتيجية لصد الأطماع الإيرانية عن الأنظمة الخليجية[٤٦]، وفي هذه الحرب التعادلية المميتة والطويلة نجحت الولايات المتحدة في عدم إنتصار العراق ومنع هزيمته أيضاً، فيما خرج العراقيون الرسميون بنظرية ميثولوجيا روحية تعانق الخيال وغير واقعية تقول بأن تحرير القدس على يد نبوخذ نصر يتلازم مع وقف اليهود في جانب "كورش" ملك الفرس الذي حاصر بابل وفتحهم أبوابها له، وأن الضربة الإسرائيلية التي دمرت المحرك النووي العراقي في مطلع الثمانينات عممت نظرية التعاون اليهودي الفارسي ثأراً من سبي نبوخذ نصر[٤٧].

بيد أن الحرب العراقية ضد الكويت ١٩٩٠-١٩٩١م لم يسعفها التأطير والتبرير البعثي، وعجزت الأيديولوجيا والإستراتيجيا عن تقديم مصطلحات لمعالجة مضمون إدعائي لا يحظى بأدنى توافق مأمول سوى أن تكون الأزمة برمتها محصلة غير منطقية لتمرس الإخفاقات والفشل وأزمة التصارع الداخلي بين هاجس الخوف والرغبة في الخلاص من الصراعات الداخلية والخارجية، واستغلال فائض القوة في عملية إنتحار مضنية وإقبال بوعي كامل أو "لاوعي" على الفناء الحقيقي والسقوط المروع[٤٨].

إن حالة الضعف والتدني اللامتناهي تقودنا حتماً إلى الجزم بأن البعث ورئيسة، ليُعد رغماً عن كل ما روي وحكى عنه من حقائق أو أساطير تعانق الخيال، الرطانة الأفشل في تاريخ العراق المعاصر، ذلك أن النمط الكلاسيكي من التفسير التاريخي قد أنصف بعض الديكتاتوريين غير مرة، فهتلر الملطخة يداه بدماء الملايين من الأبرياء قد أحدث نهضة صناعية مهمة، وأعد جيشاً عالمياً، وأطاح بعشرات الديمقراطيات الأوربية، وبعضها جاثته تجرجر أذيالها كالنمسا، وبعضها أكتسحه في بضعة أيام كبلجيكا وهولندا وفرنسا، وكان ستالين مغواراً في فن الديكتاتورية ونهازاً في أدابيرها ومع ذلك قاد حرباً وطنية كبرى كان لها الفضل الأول في تحطيم القوة الضاربة الأساسية للجيش الألماني، وقاتل شعبه وجيشه وحزبه قتالاً حتى الموت أو النصر، وهناك أيضاً أمثلة كوريا وفتنام وكمبوديا ولاوس، وقد أنزلت الهزيمة بالعدوان الأمريكي فيما قيادتها شمولية أيضاً[٤٩]، إن الدرس العراقي صعوداً وسقوطاً بل وإنهياراً ليعد بحق تجربة عربية مريرة في إنسياق الشعوب الأعمى وراء حكامها، وترك الحبل على الغارب هكذا للعبث

الممجوج، إن قساوة الدرس تجلت دفعة واحدة في لحظة تحطم الدمي الرئاسية لينقشع الظلام الدامس عن الليل الطويل من الفساد والترهل والإسترخاء، والغياب الكامل لعوامل التعبئة الأيديولوجية والإيمان والإستعداد للتضحية، وسطحية القيادة في الخيال، والتصميم وسوء الإدارة على شتى الصعد، والفقدان المروع للقضية العادلة، لقد تعمقت الديكتاتورية الأمريكية في أوطاننا لتثبت أنها عولمية عابرة للحدود، ومن أسف أنها أتت على أنقاض ديكتاتورية فسيفسائية ضئيلة عجوز ومهيضة توهمنا طويلاً أنها قادرة على الصمود الأطول.

إن هذه النهاية المأساوية في التاسع من أبريل ٢٠٠٣م تشبه إلى حد بعيد الملاحم الدرامية الإغريقية، وأساطير التخاذل وعدم مجابهة الغزاة بشرف وشجاعة وسط شكوك كثيرة وألغاز مريبة تتعلق بأسرار هذا السقوط المهين وأسباب تبخر السلطة بكل رموزها وجيشها وطيرانها وإستخباراتها وفدائييها وأجهزتها التي تحولت إلى كيانات كرتونية تهاوت في لحظة عندما هرب "الزعيم" وإختفت آثاره وتلاشت سطوته وأيادي بطشه، فلم يكن ثمة ولاء للوطن ولم يتعمق الإنتماء لدى من بيدهم مقاليد الأمور، وإنما كان الولاء والإنتماء للفرد الحاكم، والذي بسقوطه سقط كل شئ[٥٠].

هكذا يمكن إختزال السقوط البعثي "الصدامي" وحصره في مصطلحات، منذ اليوم الأول لتمكنه من السطو المسلح على السلطة في ليلة مظلمة وأخذه الشعب رهينة بيديه، ومنذ شن الحرب على هذا الشعب شماله وجنوبه، ثم في جره إلى حروب ومغامرات وغزوات لتكسير عظامه وإخارة قواه، ومنذ إزهاقه لثروات العراق النفطية والمائية والزراعية والحضارية والبشرية، قبضة تبطش وأخرى تعيث فساداً، بيد أن أخطر ما في هذا السقوط المروع للبعث وللعراق في أبريل ٢٠٠٣م، أنه البداية وأنه مستمر بلا نهاية ... على قاعدة : أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة...!

ثانياً : المسوغات الأمريكية لإسقاط دولة البعث.

الأزمة العراقية –الأمريكية "الغربية" ذات جذور تاريخية عميقة وممتدة[٥١]، تعود إلى تلك المحاولات المستميتة التي إجتهد فيها نوري السعيد ليجعل من بلاده موطئ قدم وبؤرة للإستيطان والتأثير الأيديو– سياسي الغربي في منطقة الخليج والشرق الأوسط في إطار سعي رئيس الوزراء العراقي الداؤوب لمنافسة ومزاحمة مصر في الدائرة العربية، وإيران في المحيط الخليجي[٥٢]، وكانت مجهوداته هذه قد تمخض عنها حلف بغداد الدفاعي ١٩٥٥م والذي

لم تتعاطى حياله الولايات المتحدة لإرتباطه ببريطانيا مما أفقده جدواه الإستراتيجية، وعلى هذا المنوال نسجت السياسة العراقية خطاها حتى ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨م التي أطاحت بالملكية وتقلد زمام السلطة أنظمة راديكالية أكثر تطرفاً في عداءها للغرب والولايات المتحدة على نحو خاص-في الظاهر- فيما كانت الوثائق السرية المعلنة فيما بعد قد أبانت عن قنوات إستخباراتية كانت تنتظم العلاقات البينية بشكل دائم في إطار تصور أمريكي مفاده إستثمار الثورات والحركات الراديكالية التي ربما كان نفعها أكثر جدوى وفاعلية من التيارات المستأنسة والمحتواة، ويقود مثل هذا التحليل حتماً إلى إعادة النظر في كافة القيم الثابتة والمعلنة سلفاً منذ عقود[٥٣].

نسج على منوال العهد الملكي البائد في الإتجاه المعاكس الثوريون من الضباط الأحرار والبعثيين، وإن كان الأخيرين قد إتسموا بالمرونة المفرطة وعمدوا دون هوادة إلى الإمعان في ممارسة التضليل السياسي، بحيث إلتزموا في الظاهر بإتباع سياسة العداء والتهديد للمصالح الأمريكية فيما كانت الأفعال الواقعية تبرر وتؤدلج التدخل الأمريكي المتدرج في الشأن الخليجي، لقد كانت الولايات المتحدة بأمس الحاجة إلى بروز كيان إقليمي يشكل عامل توتر وتهديد لجيرانه، وقد لعبت إيران هذا الدور بإقتدار حتى عام ١٩٧٩م وبرزت الأدبيات السياسية لتشير وتؤكد على الخطر الإيراني وأطماعه الإقليمية في البحرين والجزر الإماراتية، كما ساهمت توجهات الشاه وتصريحاته وسياساته في تأكيد هذه النزعة العدوانية[٥٤]، بيد أن سقوط الشاهنشاهية وصعود التيار الديني وما إستتبع ذلك من "حرب الناقلات"[٥٥] مع الكويت وتهديد المصالح الحيوية الأمريكية، قد أوحى إلى الخبراء الأمريكيون بضرورة تحويل إيران من العضو الفاعل الداعم لسياسات بلادهم وفق سياسة "الدعامتين" مع السعودية بمقتضى مبدأ نيكسون، إلى العدو الذي لا ينبغي أن يصادقه أحد بموجب "مبدأ كارتر" الذي يعطي الولايات المتحدة حق التدخل المباشر لحماية مصالحها دون الإعتماد على "وكلاء"[٥٦]، كما إستدعى مثل هذا التحول حتمية التعويل من جديد على طرف أخر إقليمي يتصدى لمجابهة هذا الطارئ بما يؤكد في الوقت ذاته على وجود إنفلات إقليمي، ويدفع الأطراف الأخرى إلى التوجس والإذعان بالتداعي لما يراه الأمريكيون، الذين حددوا أهدافهم سلفاً بدقة متناهية تختزل في مصطلحي "السيطرة والهيمنة"، وقد لعب العراق هذا الدور بموجب الحرب ضد إيران، التي برز من خلالها الدعم الأمريكي للعراق، وصار السؤال المربك المحير، كيف تدعم واشنطن دولة راديكالية خارجة عن نطاق السلام الأمريكي في الخليج؟[٥٧] وبالمثل إنشغل المعنيون

أيضاً بدعمها لجماعات الإسلام السياسي المنخرطة في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان؟ وفي الحالتين لا تجد تفسيراً يقودك إلى الإقناع سوى أن تعتبر أن أحجار الدومينو المتراسة ستتداعي الواحدة تلو الأخرى بحسب مهارة اليد الأمريكية التي تتحكم في قواعد اللعبة[٥٨]، وعلية فقد صار العراق عامل تهديد، وكابوس أفزع الناس من ثباتهم في فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠م عندما أراد سرقة الكويت والناس نيام ليخضع بعضها إلى نظام حصار ومراقبة وتصفية في الأخير على مدى عشر سنوات، وإمتد التفسير التأمري إلى حد تورط عناصر إستخباراتية أمريكية في مساعدة متشددون إسلاميون من تنظيم القاعدة على تفجيرات ١١ سبتمبر، ولأن العراق قد عمل طويلاً خارج نطاق الشرعية الدولية بغزوة دولة الكويت، وأن العنف الديني الموسوم بـــ"الإرهاب" برمته عمل مرفوض عرفاً وقانوناً، فقد تزرعت الولايات المتحدة بأنها المتضرر الأكبر من كل ما حدث، وأنها لا تجد أدنى غضاضة في أن تقود عملاً تأديبياً خارج نطاق الشرعية الدولية، من خضم هذا الإرث الضخم والمخاض العسير خرجت الحرب الأمريكية على العراق، كما أن إسقاط دولة البعث هو أيضاً ذورة التصعيد في العمل الإستخباراتي الذي بلغ مداه ونهايته المحتومة في ٩ أبريل /نسيان/٢٠٠٣م[٥٩].

كثيرة هي المبررات التي صاغتها الأدبيات الغربية والأمريكية من أجل جعل حرب التغيير الأمريكية فى العراق ٢٠٠٣م عملاً أخلاقياً ومشروعاً غير أن ذلك لم يكن مقنعاً للنخبة المتخصصة والتي تدرك أن للمسألة أبعاد تاريخية وسياسية واستراتيجية، ودينية عميقة، ساهمت جميعها في بلورة هذا الحدث الجلل على النحو التالي:

أ) البعد التاريخي :

لا يمكن إستثناء دور التاريخ أبداً من هذه الغزوة الأمريكية على العراق، ويخطئ كثيراً من يقصر هذا الحدث على كونه من تداعيات تفجيرات واشنطن ونيويورك وإنه مرتبط برد فعل إنتقامي لإدارة بوش الإبن، ذلك أن ضرب القوة العراقية وتكسير عظامها بعد أن تكون قد أدت الدور المنوط بها كان هدفاً إستراتيجياً ملحاً للأمريكيين على قاعدة "التسمين حتى الذبح" تماماً كما كان غزو الكويت في العام ١٩٩٠م لا يرتبط بشخص صدام حسين ودولة البعث وإنما كان إلحاحاً تاريخياً منذ العهد الملكي "الملك غازي ١٩٣٨م" و "عبد الكريم قاسم

١٩٦١م"[٦٠] وأن فكرة ما في التاريخ لابد وأن تصل إلى نهايتها المحتومة بعد أن تكون قد أضحت حبلي بالإنفجار، فالحرب التغييرية هذه قد حركتها إذاً دوافع تاريخية، ترتبط بالحاجة العضوية لكيان المجتمع الأمريكي الذي يستلهم حضارته ويصنعها على وقع منازلته المستمرة للأعداء بدءاً من الهنود الحمر، وصولاً إلى الشيوعية المادية المعادية للديانة الأمريكية، وفي الفراغ الواقع بينهما إستنبطت أفلام هوليود سكان المريخ كأعداء، وعندما سقط الإتحاد السوفيتي دخل صدام حسين على الخط منذ العام ١٩٩١م وقد زاد من حتمية استهدافه، تورطه في أفعال لا إنسانية وكونه الحلقة الأضعف ضمن محور الشر الذي شمل معه إيران وكوريا الشمالية، ويرتبط بفكرة العدو هذه، أو تحركها وازعين أحدهما أخلاقي ديني، والأخر سياسي إستراتيجي محض، فالأول يستمد شرعيته من الثقافة الدينية الأمريكية، ومفادها أن إنعدام المقدس في كل المجالات الحياتية في السجل الرمزي يعود من الواقع بواسطة العنف، وهذا ما شهد عليه قيام دولة إسرائيل وتقاطع مشروعها مع عودة الشعب الأمريكي إلى المقدس التوراتي، وليس من الغرابة أن يتجسد هذا المشروع التوراتي في شخصية بوش الإبن وأيديولوجيته القائمة على التبشير بالديمقراطية والحرية كرسالة تستمد جذورها من تيار بروتستانتي أصولي Evangelique يؤمن به أكثر من ١٦ مليون أمريكي، وعودة المقدس يرتهن حتماً بالفداء "الذبيحة" Le Sacrifice وهذه الفدية تتراوح ما بين الفداء الإقتصادي والحيواني والإنساني كما كان يعتمد في معابد الديانات القديمة[٦١].

أما الأخر: السيو-إستراتيجي فيرتبط بما صار يعرف بالحرب الوقائية "الإستباقية" في العقيدة الأمريكية والتي راجت بشكل لافت بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وتقوم على فكرة إجهاض المشروعات العدائية بضربات أو حرب إستباقية تعمل آلياتها بإضطراد تبعاً لتداعي قطاعات الدومينو الواحدة تلو الأخرى في إطار نسج المبررات الأيديولوجية للتدخل في أماكن مختلفة من العالم، وهكذا تعمل السياسة الأمريكية وفق منظومة معقدة يلعب فيها الذكاء والتطور العلمي والتكنولوجي دوراً محورياً وفاعلاً في شكل حساب رياضي (جيو متري) مع تطور الزمن[٦٢].

ب) البعد الديني :

لا يقف الرئيس الأمريكي "بوش الإبن" بمفرده في خانة التفسير الديني الأصولي للحرب على العراق، وإنما الصحيح أنه يقود فريقاً يمثل تحالفاً بروتستانتياً أصولياً عرف بأسم "اليمين

الديني الجديد" ويدخل في هذه الزمرة نائبة ديك تشيني، ومستشارته للأمن القومي كونداليزا رايس راهبة الفكر والسياسة والتي تمثل المخزون المعرفي للرئيس الذي لا يقرأ أبداً، ثم وزير دفاعه رامسفيلد الذي عرف هذا المنصب كأصغر من تقلده فيما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٧م في إدارة الرئيس فورد، والذي تنسب المصادر إليه شخصياً فكرة "بلقنه العالم العربي" وإن العقد ينفرط بدءاً من العراق، وقد تجرأ على معاقبة المملكة العربية السعودية فوراً، بإنهاء الوجود العسكري فيها والقائم منذ العالم ١٩٤٥م، وإنتقال مركز القيادة والسيطرة إلى "قاعدة العديد" في قطر في ٣٠ أبريل ٢٠٠٣م[٦٣]، ليؤكد بهذا التصرف أن سبل وأساليب مكافحة الإرهاب سيشمل الجميع بما فيها الدول الصديقة، وألا تشكل هذه القوات الأمريكية ورقة ضغط على مثل هذه التوجهات، وأن تكون هذه الإدارة المفرطة في تطرفها مطلقة اليد وتتمتع بالمرونة المطلوبة لحرية الحركة حيال الأحداث الجسام، وإستثمار ما حدث في العراق لأقصى مدى ممكن، فالإستيلاء على ثاني أكبر الدول إنتاجاً للنفط في العالم يثلج صدور دعاة الهيمنة، وهو ما من شأنه أيضاً أن يمنح أمريكا مزيداً من القدرة على التحكم في منظمة "الأوبك"، وفي التدفقات الرأسمالية النفطية في العالم، وضرب الدول والتيارات القومية والإسلامية في المنظمة يقوض دعائم تمويل المقاومة لإحتلال الإسرائيلي، لأن التمكين للدولة العبرية من شروط عودة المسيح عند الأصوليين المسيحيين[٦٤]، وهكذا تحقق الحرب على العراق أهدافاً دينية ودنيوية ليرضى الرب في الأعالي وعلى الناس المسرة، التي لن تتأتى إلا بالثراء وهكذا أيضاً غدا الشرق من جديد أرضاً تفيض بالحليب والعسل وهذا هو جوهر إنطلاق الحملات الصليبية برمتها ولم يكن بوش الإبن متفلتاً عندما أطلق هذه الدعوة مرة أخرى عشية إعلانه عن مشروع الحرب ضد الإرهاب في عام ٢٠٠١م[٦٥].

طالما أننا على مقربة من التفسير الديني للحرب على العراق ولصلته المباشرة بدولة إسرائيل وأمنها الإستراتيجي فإن هذا الربط يتعضد من فكرة نبعت من الاتصال العقائدي والسياسي لفريق من المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري المرتبط باليمين الإسرائيلي المتطرف ممثلاً في الليكود على وجه الخصوص في أوائل الثمانينات[٦٦]، وكان التبرير قد وضح بشكل جلي فيما سمي "دليل التخطيط الإستراتيجي" الذي وضع في البنتاجون عام ١٩٩٢م بإشراف ديك تشيني وزير الدفاع في حكومة بوش الأب، بأن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تريد القضاء على أي مصدر للسلاح في المنطقة يمكن أن ينهي إحتكار إسرائيل للسلاح النووي، والذي يمثل بالنسبة لها سلاح ردع نفسي ومعنوي وقوة تخويف للدول

العربية[٦٧] وظلت الفكرة تراوح مكانها حتى مجيء بوش الإبن الذي واتته الفرصة التاريخية التي تنقل برنامج المحافظين الجدد من الجانب النظري إلى الواقع التطبيقي المباشر كإنعكاس للهجوم على العواصم الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١م، ووفق معادلة إدارة الصراع فإن التوازن الإستراتيجي بفعل هذه الحرب سيصبح غير ذي موضوع ليحل التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي اللافت بموجب إنهيار دولة مهمة عسكرياً وجيوبولوتيكياً وتحويلها بالكامل إلى الطرف الأخر من المعادلة، وهو هدف أصيل ومباشر من أهداف هذه الحرب[٦٨].

ج) فخ العولمة :

ثمة عامل قوي قد تحكم في كافة المحفزات والمبررات والدوافع الحاسمة في هذه الحرب، وهو يرتبط بالولايات المتحدة ذاتها ويتصل بالتوجه الإمبراطوري الأمريكي الذي يعزى الغزو الأنجلوسكسوني للعراق إلى المفاهيم المعاصرة للسياسة الدولية، والتيار الرئيسي للعلاقات الدولية والمسمى "بالعولمة"[٦٩] فالتدفق الحر عبر حدود الدولة القومية للسلع والبضائع والخدمات وحتى البشر يدعو إلى إزالة العقبات والحواجز والأسوار والأفكار المغلقة، وعندما إنهارت الشيوعية سقط معها عالم بأسرة وتكونت ١٥ جمهورية مستقلة مفتوحة الأسواق والعقول ومعها عدد مماثل من الدول في وسط وشرق أوربا، وعندما بدا أن القومية الشوفينية العراقية على طريقة حزب البعث العربي الإشتراكي سوف تعكر صفو التجارة والاستثمار بات ضرورياً إسقاطها كما في حربي البوسنة وكوسوفا، وكانت حرب أفغانستان تصفية أخرى للتهديد الإرهابي لخطوط المواصلات والاتصالات في العالم، ومن ثم فإن الحرب الأنجلوسكسونية في العراق تعد في أحد جوانبها عملية عسكرية لتصفية موقع أخر من مواقع إعاقة العولمة سواء بإحكام القبضة على النفط، أو تحويل العراق إلى بؤرة لفتح الشرق الأوسط دولاً ومجتمعات أمام رياح التغيير القسري والمضطرد وتصفية لجيب من جيوب الحرب الباردة المنتهية في تسعينيات القرن العشرين[٧٠].

د) المنطق الإمبراطوري :

هذا المنطق الإمبراطوري المتعولم يعبر عنه ما يسمى بـــ"فائض القوة" الأمريكي الهائل الذي لابد من تصريف طاقته المخيفة بوصف الولايات المتحدة تستحوذ على ٣٠% من الناتج

الإجمالي العالمي مدفوعة بغريزة التملك والسيطرة فعندما كانت الدولة البريطانية العظمى تستحوذ على ٨% فقط من هذا الناتج إجتازت جيوشها وأساطيلها الحدود والبحار إنطلاقاً من جزيرة صغيرة غائمة(٧١)، وعندما كان النظام البعثي العراقي يمتلك ٦٠ مليار دولار من الإحتياطي النقدي وجيش مكتظ لم يجد مشكلة في غزو إيران دون قرار من مجلس الأمن، وتوجه نحو الكويت أيضاً مدفوعاً بهاجس طغيان فائض القوة، الذي إنتقل بدورة إلى أرض الرافدين من خلال الولايات المتحدة الأميركية ودون قرار من مجلس الأمن ولكن بموجب ديالكتيك الدمج والنبذ في علاقات القوى إستقربه الحال إلى خروج العراقيين من المأزق التاريخي إلى آخر، وتواجد قوات مسلحة قدرها ٣٠٠ ألف جندي أمريكي ومئات الدبابات والطائرات المحيطة ليرتسم بفعلها المشهد المعكوس، والمنقوص في آنٍ واحدٍ معاً(٧٢).

ومن ثم فإن "فائض القوة الأمريكي" قد تحقق في ثلاث مستويات، **أولاً:** في القدرات العسكرية ومنظومات السلاح المتطورة بما في ذلك القنبلة الذرية التكتيكية التي يرجح إستخدامها في معركة مطار بغداد وحولت فرق الحرس الجمهوري إلى أشلاء منصهرة في لمح البصر بفعل الطاقة الخيالية على التدمير، ناهيك عن الأساطيل البرية والبحرية وآخر منجزات التكنولوجيا، **وثانياً:** في الدورة الإقتصادية والثروة المكدسة والمحتملة ومحاولة ربطها بالعملية الإقتصادية العالمية، **وثالثاً:** في المكانة الدولية التي إستحوذت عليها منذ إنتهاء الحرب الباردة بإنهيار الإتحاد السوفيتي(٧٣)، وتحول العالم بأسرة إلى القطبية الأحادية الذي يحرك العلاقات الدولية ويمسك بزمامها فوق الشرعية الدولية ومؤسساتها، إنه إحساس مفرط بالقوة والزهو والخيلاء(٧٤).

هـ) الاحتيال بالديمقراطية :

يمكن التعريج أيضاً على أحد الدوافع الثانوية والتي هي من قبيل الاحتيال السياسي والذرائع غير المشروعة للحروب وهو ذلك المتصل بمسألة الديمقراطية والتصدي الأمريكي للتعريف بها ونشرها قسراً في العالم العربي والإسلامي، وهو تبرير ديمقراطي بمنطق وأسلوب ديكتاتوري محض يرقى إلى مصاف العنصرية لجهة وسم العرب بطباع ثابتة متأصلة تحول دونهم وإرساء الديمقراطية كنمط حكم في بلادهم، ومبعث عدم التصديق هذا، أن الولايات المتحدة تقدم نماذج عديدة للتناقض عندما ترعى نظماً ديكتاتورية تسلطية، وفي الوقت

ذاته تحارب وتقاوم نظماً عريقة في الديمقراطيات، وهو منطق "هنتنغتون في صدام الحضارات" الذي أعتبر التعامل مع حكام المنطقة الإستبداديين الطريقة الفضلى لتحقيق المصلحة الأمريكية في عالم عربي عصي على الاستجابة للتغيير الديمقراطي وظل يراهن على هذا المعول عقود طويلة، والديمقراطية في أوسع معانيها تعني الشعب وليس السلطة، والشعوب لا تنظر إلى المشروع الإصلاحي هذا سوى كونه توسع إمبريالي في عالمهم خدمة لإسرائيل، وعليه فإن رهاناً من هذا النوع يعني فقدان الأمريكيين للحكام والمحكومين على حد سواء، وما الداعي إذاً لصنع واستحداث نماذج على غرار النمط الموجود أصلاً، إن الإنقطاع الأمريكي مع هذا التاريخ الكلاسيكي بوحي من إشاعته لأجواء من الإحتقان والإنسداد السياسي والتي مهدت بدورها لسيادة وتنامي الوعي الأصولي في هذه المنطقة[٧٥]، يعني في التحليل الأخير المساعدة ليس على الديمقراطية – وإنما على خلق أجواء من الفوضى والتوتر والتصادم بين التيارات المختلفة وتركها بلا ضابط أو رابط لأجل خلق بيئة إنشغالية مليئة بالثقوب والثغرات وقابلة للإختراق والإختزال كمرحلة أخيرة[٧٦].

و) الدمار الشامل :

كان من بين المسوغات التي روجت لها الإدارة الأمريكية لهذه الحرب الإدعاء بأن العراق يتملك أسلحة دمار شامل تعويلاً على المفاعل النووي العراقي الذي ضربته إسرائيل في مطلع الثمانينيات، واستخدام نظام البعث للأسلحة الكيماوية ضد الأكراد في الشمال لقمع إنتفاضتهم المشار إليها أنفاً، وكانت اللجنة المنبثقة عن الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار هذه "إنموفيك" قد عملت بالعراق على مدى عشر سنوات تخللتها فترات إنقطاع ولم تفلح في تقديم أدلة دامغة على هذا الزعم، وقد بلغ من فرط تصميم الإدارة الأمريكية أنها أجبرت العراقيين على التخلص ليس فقط من الأسلحة المشتبه بصلتها بالتدمير، وإنما الصواريخ الموسومة بـ"الصمود" وكان رضوخ العراق على هذا النحو قد أغرى دعاة الحرب بأن الضعف ينتاب هذا البلد وقد بلغ به مبلغة[٧٧]، كما كان من سخرية القول الإدعاء بأن هذه الأسلحة تهدد الولايات المتحدة على بعد سبعة آلاف ميل من العراق، والمذرى أيضاً أن الحرب قد إنتهت ولم يستخدم البعثيون سلاحاً من هذا النوع بل إن الدبابات والعربات المدرعة بقيت متراسة على حالها في مخازنها في مشهد مثير فجع بفعلة العرب والمسلمون بحيث

تساءل الجميع في بلاهة وإستغراب: لماذا لم يقاتل العراقيون؟[٧٨] وفيما لم يتورع الأمريكيين عن النبش بين الحجر والبشر عن أشباه لهذه الأسلحة، فإن عدم الإكتراث الذي تبديه الإدارة الأمريكية حيال إمتناعها عن تقديم تفسير مقنع أو واقعي لخلو العراق من مثل هذه الأشياء المدمرة، يعمق من التحليلات الساخطة على هذه الحرب ويجعلها مباشرة أمام ثبوت صحة الإتهام التى يصفها بالإمبريالية والإستعمارية، وأن فراغ مضمونها على هذا النحو يوصمها بالتسلط والغطرسة ويجعل كل ما ترتب عليها أو نجم عنها من أوضاع، هدفاً مشروعاً للمقاومة والتغيير القسري العنيف[٧٩].

ز) تدمير حضارة :

يبقى أن المنطق الإمبراطوري المتعولم وخوض الحرب بالوكالة عن إسرائيل وكذا الدوافع الدينية والإقتصادية قد إستلزمت جميعها لأجل غرس قيم ومبادئ جديدة سحق الهوية الذاتية والمضمون الحضاري ووأد الإنبعاث القومي في نفوس العراقيين، وبعد نهب المتاحف وحرق المكتبات أدلة دامغة في هذا الإتجاه بغرض نزع فتيل الوطنية والدينية، وتجفيف المنابع التي تقود إلى تعظيم الوعي بالذات، ومن ثم المقاومة للاحتلال[٨٠]، ويؤكد مثل هذا التفسير والتأمر على هذه الحضارة التليدة إختفاء "لوحة السبي" التي تحكي قصة سبي "نبوخذ نصر" لجنود حملة يهوذا بإسرائيل وأسر ملكها وأكثر من ١٠ آلاف يهودي أخذهم معه إلى بلاده بابل، وهي الأثر الوحيد الذي يحكي السقوط الأول للدولة اليهودية وسبى اليهود وتدمير هيكل سليمان، ويمضي هذا التصور ليبحث في ألم عن أقدم مخطوطة للقرآن الكريم كانت بمكتبة الموصل، ناهيك عن مصير قوانين وتشريعات حمورابي أشهر المشرعين في التاريخ القديم، والتي تعود إلى نحو أربعة آلاف عام وهي مدونة فوق ألواح من الطين باللغة المسمارية[٨١].

كانت بغداد في الوعي الجمعي الأميركي تعتبر "باريس" العالم العربي لجهة الثقافة، والفن، والعلم والتعليم، وكانت جامعاتها في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين موضع إبهار وقد جرت عمليات تطهير دموية، فقد أغتيل أكثر من ١٢٧ عالماً، فى الكيمياء، والفيزياء والطب والهندسة، وعلماء فى الطاقة الذرية، فتهشيم الدولة القومية، وتخريب الوعي، وتشجيع الولاءات الإثنية. الدينية الإقطاعية والجهوية البدائية، كل ذلك اقتضى التدمير المنهجي لناشري الوعي القومي والذاكرة التاريخية، والفكر العلماني العلمي، وهو الإنجاز الوحيد لحكومة البعث في العراق[٨٢].

قد تكون الحرب أيضاً ومثيلاتها من التدخلات الأمريكية في العالم إستدعاءً وإستلهاماً لسلوك ونموذج عراقي بعثي ينهض على التغلب والعلو فوق التناقضات الداخلية بحالة إنشغال وإنشداه شاملة للشعب حيال الخارج، إن الولايات المتحدة مشتبكة في صراع عميق بين الهويات مثل بقية أنحاء العالم، وأن التركيز المبالغ فيه على سلطة أمريكا التنفيذية وقوتها السياسية والعسكرية الهادفة إلى المركزة يغفل الجدليات الداخلية المستمرة التي تبحث عن تسوية[٨٣]، وفي رحلة البحث هذه لا ريب أنها تثير الشقاق والخلاف وربما الإنفجار، وما الحروب إلا ملهاة سياسية وإجتماعية وإقتصادية قد تعوض مثل هذا الخلل الكبير.

ر) عامل النفط :

يؤكد الطابع السياسي للحكومة الأمريكية التي شنت الحرب على العراق على أنها "نفطية" حتى النخاع، فالرئيس بوش الإبن من العاملين في قطاع النفط وترأس إدارة شركات عديدة، وثروة آل بوش جميعها ترجع إلى التربح من هذا المجال، وكان نائب الرئيس ديك تشيني بترأس مجلس إدارة شركة "هاليبرتون للطاقة" في ولاية دالاس التي فازت بعقد الإعمار والإطفاء لحرائق الآبار قبل إندلاع الحرب، فيما رامسفيلد وزير الدفاع قد فشل فشلاً مروعاً وطاقم رئاسة فورد (٧٥-١٩٧٧م) في تنفيذ إستراتيجية سابقيهم في معالجة أزمة النفط العالمية منذ العام ١٩٧٣م[٨٤]، وهو يرى أن إغراق السوق بالنفط العراقي "أو إمتلاكه دون مقابل" سيهبط بالأسعار إلى التدني المأمول، وتؤكد مستشاره الأمن القومي كوندليزا رايس المختصة بالإقتصاد السياسي على جانب التربح من هذه الحرب التي بلغت كلفتها العسكرية حوالي ١٤٠ مليار دولار، فيما عائدات النفط العراقي في خمس سنوات وناتج خفض أسعار النفط الخليجي سيصل خلال هذه الفترة إلى أرباح للإقتصاد الأمريكي تصل إلى ١٥٠ مليار دولار وهو ما يزيد على ثلث العجز الفيدرالي المقدر بنحو ٣٥٠ مليار[٨٥].

في موضوع النفط أيضاً، ضاعف المنظرون العقائديون الأفكار المتهورة التي تذهب إلى أن الحرب على العراق ستؤدي في النهاية إلى مد إسرائيل بأنبوب من النفط العراقي الخام، وتفكيك منظمة الدول المصدرة للنفط، وأن المبنى الوحيد الذي بقي محمياً أثناء الحرب، هو مبنى وزارة النفط الضخمة حيث يعمر خمسة عشر ألف موظف يديرون اثنين وعشرين متفرعة، ومعطيات جيولوجية، ومسوح زلزالية عن حقول النفط الثمانين المعروفة التي تحتوي

على ١١٥ مليار برميل من النفط الخام، وكان من أقوى الأراء المعلنة في هذا السياق، أن آلان غرنيسبان مدير إدارة الإحتياط الفيدرالي في البنك المركز الأمركي من العام ١٩٨٧ – ٢٠٠٦م، والذي يعطى أهمية النفط في الإقتصاد العالمي، قد أعلن "أنه من فوق كل التبريرات السياسية التي قيلت في غزو العراق، فإن أحد أهم رهانات الحرب على العراق كان نفط المنطقة"(٨٦).

بعد هذا الإستعراض التاريخي للمواجهة بين نمطين من الديكتاتورية صعوداً وهبوطاً، الأولى محلية داخلية من أصل هذه المنطقة، والأخرى وافدة غازية تريد تطويع الشعوب قسراً، **هل يمكن للبحث العلمي الصادم التجرؤ على السؤال التالي: أيهما كان أصوب: ديكتاتورية متأسلمة لا تتجرأ على كل الدين وتجمع التيارات المختلفة في بوتقة مجتمعية واحدة حتى وإن كان إضطراراً وغصباً ومقدرات هذا البلد في النهاية لأبنائه، حتى وإن كان الصفوة منهم، ناهيك عن مفاهيم السيادة والوطنية، "على قاعدة المستبد العادل"، أم ديكتاتورية شريرة لا تكترث ولا تعبأ بالدين والمقدسات– ناهيك عن محاربتها – والثقافات وتؤجج النعرات الطائفية لأجل أن يلوذ بها الجميع لتتسيد في الأخير، وتجتر من مقدرات هذا البلد إلى أقصى مدى ممكن إلى ذويها فيما يعيش العراقيون على ما يجود به الأمريكيين وفتات نفايات ما خلفوه؟ هذا هو السؤال التاريخي؛** حيث أنه قد كان من المفارقات الأيديولوجية ، أن الأصولية السنية قد وجدت صيغة مناسبة للقبول باستبداد الحكام، من خلال ما آلت إليه مؤسسة الخلافة في تنظيرات الأصولية السنية المسماة "الأحكام السلطانية" حسب توصيف الماوردي في نهاية القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادي، بيعة المفضول للإمامة (الخلافة) مع وجود الفاضل (الأفضل)، وقبلت بمبدأ الإستيلاء بالقوة والغلبة مقابل إمارة الإستكفاء بالتفويض الشرعي (ذات الشروط الشرعية)، دراءاً للمفاسد ومنعاً للفوضى(٨٧)، وهنا تأتي الأصولية في ميدان السياسة لتجعل نفسها أداة لهدم العملية الديمقراطية للوصول إلى الحكم، ولكنها حالما تصل إليه تفرض نظاماً تسلطياً استبدادياً من الطراز الأول، بالمطالبة بـــ "العودة" إلى حكم الله وشريعته، ولكن ضمناً إلى اعتبار أنفسهم ظل الله على الأرض، أوصياء على الشعب بحكم معرفتهم بتفاصيل الفقه والسياسة الشرعية، حكماً يماثل ديكتاتورية العسكر، والكهنوت الديني الإيراني بموجب دستور طائفي(٨٨). وهل قدر الشعب العراقي دائماً أن يختار دائماً بين أمرين أحلاهما مر: أم أن

الاختيار أيضاً ليس من أقدار هذا الشعب؟ غير أن الأمانة العلمية تقتضي الإقرار بأن لا شئ يبرر الديكتاتورية والتسلط لابد من البحث عن بديل.

ثالثاً : إنهيار البنى التقليدية للإقليمية الخليجية[٨٩].

الحرب الأمريكية على العراق لم تكن مختبراً لقياس مدى مناعة النظام السياسي الخليجي أو العربي وعدم قابليته للإختراق فحسب، وإنما تمتد إلى النظام العالمي الجديد ذاته، ومن ثم كان الإصرار الأمريكي يعلو فوق كافة الخيارات المتاحة والممكنة بل إن العراق ضرب وأطيح بنظامه رغماً عن إنصياعه المتناهي وإنتهاكه من قبل مفتشي الأمم المتحدة الذين لم يتمكنو من إثبات إمتلاكه لأسلحة محظورة، إن هذه الغزوة المفصلية في التاريخ الأمريكي والشرق أوسطي كانت بمثابة عنق زجاجة حاسم نحو الإنطلاق الأمريكي المتعولم، والإمتداد بالأيدي والمخالب إلى مناطق مختلفة من العالم، والإعلان دون خجل أو وجل عن إقلاع قطار الهيمنة من العمق الأمريكي إلى بقاع شتى، ولم يكن الرفض الفرنسي والألماني والروسي لهذه الحرب سوى صحوة الموت لنظام عالمي كانت فيه هذه الدول تؤثر ويسمع لها وبإمكانها عن طريق طرح الثقة في مجلس الأمن عرقلة أية مشروعات ترى فيها مساساً بمصالحها وحلفائها، إن منطق الجيوش الجرارة والجحافل والقاذفات التي لا ترى والشبح الذي يخشى بأسه وعمياته وآليات العسكرة والتدمير وجميعها مفاهيم وأدوات للغطرسة لا يمكن أن تتعايش أبداً جنباً إلى جنب ومضامين الشرعية والقانون، هكذا فعل صدام حسين بالعراق وهكذا تفعل أمريكا بالعالم بعد أن حملت أوزارها على كتفيها تتسول الشرور والآثام في تلكؤ بطيء وطويل ومضني[٩٠]، ومن ثم لم يكن سقوط دولة البعث قد نجم عنه انهيار البنى التقليدية في العراق فقط، وإنما تداعي كافة الأطر القانونية والعرفية التى حكمت المنطقة لأكثر من ربع قرن من الزمان، حاولت فيها أن تتماسك وتتعايش دون جدوى، وهكذا يمكن رصد مثل هذه الإنهيارات المتسارعة على النحو التالي:

أ) المجموعة الدولية والطرق على بنية النظام الخليجي :

يلاحظ بشكل دقيق ظاهرة إنكماش الممانعين لهذه الحرب أمام الجموح الأمريكي، فبدلاً من أن يشحذ وزير الخارجية الفرنسي "دومينيك دوفيليان" الغزو بألسنة حداد يتوافق مضمونياً

مع الرفض الفرنسي، راح يتحدث عن مرحلة ما بعد الحرب ودوراً للأمم المتحدة في الإعمار والإدارة، وتلعثمت موسكو وهي ترجو للولايات المتحدة عدم الهزيمة، وتقنفذت الصين للتخلي عملياً عن مساندة نضال الشعوب العربية طوال عقود عدة منذ حكم الرئيس "ماوتسى تونغ"، وهي التي رفضت إستخدام العنف دائماً لإسترجاع مقاطعاتها السابقة كهونغ كونغ، ومكاو[٩١]، ولأن هذه الدول الكبيرة لاتبدو عاجزة أبداً في السياسة وأدابيرها، فقد صار هذا التراجع يفسر على أنه توزيع للأدوار بهدف الإيقاع بالنظام العراقي الذي يعول دائماً على الفهم الخاطئ والحسابات الخاسرة، ويؤكد عليه أن هذه الدول لم تدافع حتى عن رفضها للحرب خطوة أبعد من إنطلاق أول رصاصة فيها، ومن ثم فإن حالة السيولة في مناخ العلاقات الدولية قد ذهبت إلى غير رجعة، وبات أقرب إلى التبلور بحسب المفهوم الأمريكي تراتبية القوى والمكانة[٩٢].

وإذا كان النظام الدولي قد صار رخواً على هذا النحو فإن النظام العربي أسوأ حالاً ومآلاً في قائمة المستضعفين إلى الحد الذي يمكن إعتباره هشاً غير صالحاً للمقاومة، وصار يعاني من تدهور حاد ومتسارع ليستكمل رغماً عنه دورة السقوط المروع في رحلة طويلة عبر الزمان، وليس مقتضى الحال هنا إستعراض تاريخ هذا التردي، وإنما ربما تنبئ هذه المعضلة التي نحن بصددها عن أعراض عديدة، ولا نعرف كيف أن الدولة المنبوذة والغير عادلة في قيادتها للعالم والمكروهة من هذه الشعوب حتى النخاع، ستقودهم إلى ديمقراطية جديدة على حساب ثقافاتهم وتقاليدهم ومقدساتهم ومعتقدهم؟ وكيف أن تبشيراً يرتدي مسوح إصلاحية سينطلي على قلوب صلدة أمام محاولات الاختراق؟[٩٣] وكيف أن مشروعاً برمته يصب في المصلحة الإسرائيلية سينساق إليه الناس عنوة؟ وكان غريباً أن تلجأ الولايات المتحدة إلى الشعوب العربية لتحسين صورتها والأخذ بيدها لتترك النظام السياسي الرسمي العربي في مهب ريح عاتية والذي أوقعته واشنطن في خلافات ونزاعات بينية عديدة وقسمته الأزمة إلى ثلاث فرق، فالأول: يبدو سلوكه محكوماً بإعتبارات شخصية تجاه نظام صدام حسين المنهار وكان مستعداً للتحالف مع أى قوة خارجية من أجل التخلص منه وتمثله دولة الكويت ومن وراءها من دول الخليج على خلفية ثأر تاريخي مرير، والثاني: مجموعة تسيطر عليها حالة من الاستسلام لأقدار تعتقد أنه لا قبل لها بمنعها وتبدو متأرجحة بين محاولات البحث عن سبيل لإنقاذ ماء الوجه، واستجداء تعويض عن جانب من خسائرها في هذه الحرب وتمثلها مصر وسوريا، والثالث: هي مجموعة وقعت بين المطرقة والسندان وهي تحاول أن تبدو مرنة وتمارس سياسة دغدغة المشاعر وتمثله دولة مثل قطر التي إستقبلت القواعد العسكرية

الأمريكية على أراضيها وتطوعت بالمساندة مجاناً على الرغم من الكلفة السياسية الباهظة في المستقبل المنظور[٩٤].

إن الأخطر والأعنف في مشروع الإستهداف الأمريكي قد حدث وسقطت بغداد فعلياً وإنساح الجنود الأمريكيين في أنحاء العراق طولاً وعرضاً، وجلس رامسفيلد في قصر صدام للرئاسة ليحتسي نخب الانتصار، والمفاجأة أن المستحيل في كل ذلك قد صار ممكناً وأن دروب الخيال والمحال أضحت بين عشية وضحاها واقعاً يعيشه الناس، والمفاجأة الأكبر أن العرب لم يحركوا ساكناً بل على العكس شاركوا في هذا الكابوس وتلك الكارثة، مما أغرى الأمريكيين على المضي قدماً في سلسلة تساقط الرؤساء العرب على طريقة الأواني المستطرقة ، وسوريا هي البلد التي شملتها على عجل حرب الدعاية الأمريكية التي تسبق المعارك والغزو بحسبانها الدولة التي تدعم حزب الله والفصائل الفلسطينية التي تقاوم الإحتلال الإسرائيلي بزخم إسلامي كبير، هذا علاوة على أن إسقاط البعث في سوريا يعني خلو الساحة السياسية العربية من كافة الأحزاب التي تنادي بالقومية، وتبدوا المخابرات الأمريكية تسير أيضاً على النهج الذي إتبعته للتغيير في العراق[٩٥]، حيث تم تجميع ما يقرب من ١١٢٤ سياسياً سورياً في المنفى ووقعوا على بيان يقولون فيه "أنهم على استعداد للعودة إلى الوطن ليحاربوا إذا ما دخلت القوات الأمريكية سوريا"، وبدأت الأدبيات الأجنبية تسلط الضوء حول مسائل الحريات وقضايا المجتمع المدني والإقتصاد السوري المحتكر لدى نخبة من أصحاب المصالح والنفوذ، وإنتقاد الأداء الحكومي فيها، بما يفهم في مجموعة على أنه تهيئة الأجواء للحرب القادمة[٩٦]، وكانت زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولين باول لدمشق في ٣ مايو ٢٠٠٣م عبارة عن وقفة إملاءات حاسمة وقوية لتكبيل سوريا من المرونة في لبنان والعراق وإنهاء كافة الإتصالات مع ما يسمى بالعنف السياسي الفلسطيني، غير أن دمشق لم تجد خياراً آخر سوى الإنصياع في ظل غياب الإرادة والأداء العربي العام[٩٧].

في مصر يبدو جوهر المشكلة في كل ما حدث هو أنها استعصت على التغيير في طبيعة المكانة والدور الإقليمي الذي تمسكت بالحد الأدنى منه لعقود طويلة، فهي تمسك بتلابيب العديد من القضايا والإشكاليات التي قد تثير العديد من المتاعب للأمريكيين حال نفض مصر ليدها منها جميعاً، وتمسك أيضاً بموقف رسمي عربي فاعل من خلال محور (الرياض- دمشق- القاهرة)، والمسألة الفلسطينية تلعب فيها مصر دوراً متوازناً داعماً للسلام وقد منعت المعادلة من الانفلات غير مرة، وتحظى برأي مسموع لدى كافة الفصائل الفلسطينية، وعلى عكس ما

كانت تروج له الميديا الغربية والأمريكية فإن جماعات الإسلام السياسي كانت قفازات في يد النظام وليس في وجهة، ولأن الرأي العام المصري بطبيعته لا طائفياً ويمقت العنف فإن هذه الجماعات لا تجد أرضاً خصبة للتأثير بقوة في الشارع السياسي، بعد أن أنهكت قوات الأمن جماعات السلفية الجهادية منذ اغتيال السادات في عام ١٩٨١م، واحتواء جماعة الإخوان المسلمين كمعارضة مستأنسة لا تميل إلى العنف في ظل استهداف رموزها والزج بهم في السجون من وقت لآخر(٩٨)، هذا ناهيك عن أن هذا البلد هو قلب الأمة والإستفار حيالها سيكون جماعياً ومروعاً وهي لكل ذلك ترفض قطعياً التحول بحسب ما تريده إدارة بوش الإبن منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م من دور "الشريك" إلى وظيفة "العميل"، ولأن هذه الإدارة أيضاً تفهم وتستوعب هذا الثقل فهي لا تضغط كثيراً في هذا الإتجاه، وقد أكد الرئيس المصري على هذا المنحى بدعمة لسوريا ولبنان والفلسطينيين وزيارته المفاجئة إلى السودان في ٣٠ أبريل ٢٠٠٣م بعد قطيعة إستمرت خمسة عشر عاماً في دلالة على التفهم لطبيعة الظرف التاريخي لما يشكله هذا البلد من عمق وإمتداد لوجوستي وإدراكاً لما تعلبة إسرائيل من دورٍ نخر في إريتريا بغرض تحويلها إلى بؤرة توتر إقليمي، ومع ذلك إستشاطت الجماهير العربية غضباً لغياب الدور المصري من الأزمة العراقية، وأنه قد شكل عامل إحباط للموقف الرسمي العربي على نحو خاص، وبدا بيان الرئيس المصري للأمة قبل يوم واحد من بدء الحرب على أنه تسليم بحتميتها فيما إعتبرته النخب العربية انه ينوء بحمل ثقيل من القيود التي تكبل حركة مثل هذا الدور المأمول(٩٩).

بقى أن نعرج على دور الجامعة العربية في الأزمة وما أثير من شقاق وخلاف بين أمينها العام عمر موسى ورئيس مجلس الأمة الكويتي الذي إنبرى مستهجناً كيف أن رجلاً ضالعاً في الدبلوماسية لا يعرف حدود إختصاصاته؟ تعقيباً على المبادرات التي حاول الأمين العام من خلالها احتواء الخلاف المحتدم نحو العراق ومنع الحرب، وقد صار الموقف الكويتي وبدا للعيان وكأنه مبالغاً فيه إلى حد بعيد، وتناسى الكويتيون أن الرجل هو نفسه الذي قاد الحملة الدبلوماسية العربية ضد تداعيات احتلال بلادهم منذ مايو ١٩٩١م، هذا علاوة على أن الكويت بدت من خلال هذه الحرب وقد تخلت تماماً عن التنسيق مع السعودية والذي كان متبعاً منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، ناهيك عن مصر والمواقف العربية الأخرى، ومن ثم فإن موقف الكويت من الجامعة يعكس حالة الضعف والتدني والقصور في آليات عمل الجامعة وممارستها لدورها وإختصاصاتها وهو إنعكاس أيضاً للإنتكاسة التي تلف النظام الرسمي العربي

بتلافيفها[١٠٠]، كما يبدو أن الأمر ليس مقتصراً على هذه الجامعة وحسب وإنما هو شأن كافة الأطر والهياكل المؤسسية فقد عجزت الأمم المتحدة عن القيام بأي دور في هذه العاصفة كما بدا أمينها العام "كوفي أنان" مكبلاً لا يلوي على شيء، ناهيك عن مجلس التعاون الخليجي الذي سنأتي على دراسته لاحقاً، وانتقدت الجامعة القرارات التي تتخذ على مستوى القمة تمنع وتحرم التعاون من خلال عدم تقديم أية مساعدات لوجوستية أو إستخباراتية للعدوان الأمريكي، وتحظى بموافقة إجماعية ثم تذهب كل دولة لتتصرف من تلقاء نفسها؛ وماذا عساه يفعل الأمين العام أو غيره في تركة مثقلة بالهموم والأعباء مع ضعف الإمكانات وقلة الصلاحيات.

ب) إيران واقتناص فرص الأزمة :

في إيران التي شملها مشروع الاستهداف الأمريكي المتعولم بوصفها أحد أضلاع مثلث محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية، تبدو المماثلة ناقصة ولا ترقى إلى الإقناع بمغامرة أمريكية هناك، فعلى عكس النظام العراقي تحظى إيران في الواجهة بنظام ديمقراطي وانتخابات شبه مثالية (حتى وإن كان نظام حكمها ديني كهنوتي على طريقة العصور الوسطى "الأكليروس")، ومجتمع متجانس ومتماسك متسق مع ذاته، كما أن هذه الدولة لم ترتكب من الحماقات السياسية الخارجية ما يستوجب عقابها، فيما عدا ذلك يبدو البرنامج النووي الإيراني الذي كان في الأصل لممارسة إستراتيجية الردع والتوازن النووي مع القدرات العراقية، محل جدل من دوائر صنع القرار في السياسة الأمريكية بين مؤيد ومعارض لامتداد الحرب الوقائية لتشمل إيران في أحد مراحلها[١٠١]، ولا ريب في أن موقف إيران من الغزو الأمريكي للعراق الذي إلتزمت فيه الصمت والحياد رغماً عن تعرض أطرافها للقصف الأمريكي، جاء مستوعباً لما يحدث من ناحية، وتشفياً من النظام الذي تجرأ على خوض حرب الثماني سنوات ضد الدولة الفارسية والحد من طموحاتها الإقليمية[١٠٢]. بيد أن هذا النظام البعثي وإن كان قد سقط وإندحر فقد جاءت أمريكا بكل ثقلها وجبروتها وحنقها التاريخي على بعد خطوة واحدة من إيران، وقد صار مطلوباً منها بإلحاح نفض يدها من حزب الله ووقف العداء المستحكم حيال إسرائيل والعودة بالعلاقات معها إلى حقبة الشاه، وبقيت إيران فترة طويلة تواءم بين خيارات عدة في مقدمتها الإتجاه نحو تطبيع العلاقات مع الأسرة الدولية والولايات المتحدة على نحو خاص والذي يتعارض مع الالتزام بالثوابت الثوراتية التي أكدت عليها الزيارة التاريخية

للرئيس الإيراني "محمد خاتمي" إلى لبنان في ١٣ مايو ٢٠٠٣م وأعلن تمسك بلاده بدعم (حزب الله) وعن حتمية خروج الأمريكيين من العراق، وحذر من الإطماع الإسرائيلية في المنطقة العربية والإسلامية[١٠٣]، كما أضحت المواجهة الأيديولوجية والسياسية قدراً محتوماً حتى يحدث التغيير في الداخل والخارج الإيراني، وكي لا تبقى دولة مارقة في عمق وبؤرة إستهداف قوس المحور الموسوم بـــ"الشر" في ظل التهميش المتعمد للدور التركي وجعله عديم القيمة والجدوى[١٠٤].

وبعيداً عن المماحكات الإيرانية – الأميركية، فإن العراق منذ العالم ٢٠٠٣م قد أصبح مستباحاً للأنشطة الاستخباراتية والمذهبية، والعسكرية الإيرانية من خلال تكوين ميشليات في الداخل العراقي ودعم متمردون، فضلاً عن حلفائها التقليديون في فيلق بدر التابع للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وعصائب الحق، وكتاب حزب الله، "ولواء اليوم الموعد" (خليفة جيش المهدي) التابع لمقتدي الصدر، فضلاً عن النفوذ الاقتصادي في النجف مدينة المزارات الدينية المقدسة، والتي يقصدها أكثر من ٤٠ ألف إيراني شهرياً، و٤ ملايين خلال ذكرى عاشوراء السنوية، لقد أصبح لإيران سيطرة مؤكدة على دوائر صنع القرار ومفاصل الدولة العراقية الحيوية منذ سقوط دولة البعث في أبريل ٢٠٠٣م[١٠٥].

ج) تصدع المركز وانهيار البنى الخليجية :

على صعيد الدول العربية في منطقة الخليج ومواقفها من الغزو الأمريكي للعراق، فلا ريب أن هذه المجموعة لم تختلف كما لم تتباين آرائها في شيء قدر تفلتها حيال هذه الحرب، وهذه هي المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي يسود فيها الإجماع على الإنقسام والتشرذم والتوجهات الأحادية المنفردة[١٠٦]، فهناك دول إلتزمت الصمت المدقع ولم تنخرط بالسلب أو الإيجاب في هذه الأزمة مثل سلطنة عمان، ودول التزمت الحياد الإيجابي مثل الإمارات العربية المتحدة التي قدمت إقتراحاً بالحل وأعلنت عن تحملها نفقات ما يرتبه مشروعها من إلتزامات فيما عرف بمبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والتي تقضي بتنحي الرئيس العراقي وجماعته، وأن توفر أبو ظبي الإقامة والحماية لهم تجنباً للحرب، ولكن على ما يبدو أن هذه المبادرة قد لاقت رفضاً أمريكياً قبل أن يكون عربياً لأن ذلك لا يمنح الأمريكيون فرصة تاريخية بدخول العراق والعسكرة والتحكم في مقدراتها وهو جوهر الأزمة برمتها،

وهناك دول الرفض والحياد السلبي وتمثله المملكة العربية السعودية حيث كانت المشكلة العراقية والموقف من الغزو هو المحك الحقيقي لقياس فاعلية دورها الإقليمي والخليجي الجديد على نحو خاص، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل إلا أن المملكة لم تقدم رؤية متكاملة للحل ومارست ما يمكن تسميته بـــ"الدبلوماسية الحذرة" ففي الوقت الذي أكد فيه الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران في ١٠ مارس ٢٠٠٣م أن المملكة لن تشارك في أية عمليات عسكرية ضد العراق، وأن القوات الأمريكية الموجودة في مطاري "عرعر" و"تبوك" على الحدود مع العراق هي لتسهيل إستقبال تدفق موجات اللاجئين، وأن السعودية قد حشدت قوات ضخمة في هذه المنطقة لمنع إختراق إسرائيل للأجواء السعودية إلى العراق مثلما حدث عام ١٩٨١م، شدد وزير الخارجية في ٣١ مارس ٢٠٠٣م على عدم تحويل الحرب إلى إحتلال يفرض نمطاً من الإستعمار الجديد(١٠٧)، وكان نداء الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في موضوع رفض الغزو، في أثناء الحرب قد جاء بعد أن خرج السيف من غمدة، وكان مقصوداً من الدبلوماسية الأمريكية تغييب مثل هذا الدور وإستغلال فرضية التوتر في العلاقات السعودية–الأمريكية، وجاء رفض المملكة للإنخراط في الحرب أو تقديم مساعدات لوجوستية للقوات الأمريكية ليعمق من هذه الفجوة، بيد أنه لم يقود إلى إجماع خليجي خلف هذا الموقف السعودي، ومن ثم فقد خسرت الحرب ونتائجها السياسية بالنسبة للأمريكيين هذه الميزة الإستراتيجية المشروعية التى تجلبها الموافقة السعودية على كل ما حدث، وإن كانت هذه الحرب قد أكدت في الوقت ذاته على أن الدفء في العلاقات السعودية– الأمريكية قد أصبح محل شك، ومن الصعب العسير استرجاع مثل هذه السياسات القديمة التي لم تعد تتناسب والإستراتيجية الجديدة القائمة والتي مفادها تعويل أميركا على الحلفاء الجدد(١٠٨).

فيما بقيت الكويت وقطر بمفرديهما بوصفهما الدولتان اللتين إندفعتا بقوة نحو التأييد والدعم والمساندة اللامحدودة للقوات الأمريكية، وفيما سخرت الكويت ألتها الإعلامية وكافة إمكاناتها، قدمت قطر الترتيبات العسكرية التي سبقت الحرب بسنوات وكذا الإدارة العسكرية للحرب في منطقة السيليه، ناهيك عن قاعدة التجهيز والإمداد في "العديد" والتي وفرت البديل المناسب عوضاً عن قاعدة الأمير سلطان الجوية، وهكذا يكون الإنقسام على أشده في المواقف الخليجية من الحرب وتداعياتها.

بيد أن ما يلفت الانتباه أن الدولتين المنسجمتين تاريخياً بفعل الجوار الجغرافي وإعتناقهما للمذهب السلفي الوهابي وهما قطر والسعودية قد إفترسهما الخلاف والإفتراق وبلغ منهما مبلغه، وربما تعود جذور هذه المشكلة إلى المواقف السياسية التي مارست في جسر هذه العلاقة ظاهرة النحت والإرساب وفيما كان التآكل ينخر في هذه العلاقة كان التراكم يرتب جداراً من العداء بين الجانبين، ذلك أن دولة قطر كانت تعتقد دائماً أن الرياض تؤيد وجهة النظر البحرينية في الخلافات الحدودية مع قطر، وقد تدخلت غير مرة ليس فضاً للخلاف وإنما لعدم تمكين قطر من تحقيق تفوق في هذا المجال، مروراً بحادث الخفوس الحدودي في العام ١٩٩٢م والذي إستنكرت فيه قطر إعتداء قوات سعودية على مخفر للشرطة وقتلت إثنين واستولت على الموقع ونددت بالحادث عبر توزيع بيانات في سفارتها بلندن، وصولاً إلى عدم اعتراف المملكة بالإنقلاب الذي قادة ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة ضد أبيه في ٢٧/ يونيو ١٩٩٥م، ومساعدتها لمحاولة الإنقلاب على الإنقلاب الذي إستهدف عودة الشيخ خليفة بن حمد إلى الحكم في العام التالي(١٠٩)، بالإضافة إلى رفض مرشح قطر لأمانة مجلس التعاون وتعيين جميل الحجيلان خلفاً للشيخ سلطان بن فاهم القاسمي،وتجرؤ قناة الجزيرة الفضائية على إنتهاك خصوصية الداخل السعودي وتتعرض له بالنقد والنبش في قضاياه عبر برامج تعتبرها الرياض مخططه لإستهداف أمنها الوطني وأن ظهور المنشق السعودي أسامة بن لادن عبر هذه المحطة خاصة في توقيتات مدروسة ينشط الخلايا النائمة ويثير طائفة من الشعب ضد حكامها، ويسوغ السلوك الأمريكي المضاد للمملكة، ويخلق حالة من عدم الإستقرار، كما يؤكد على المشكلة بإضطراد(١١٠)، هذا علاوة على أن إقرار قطر لدستورها الدائم في الأول من مايو ٢٠٠٣م وتعيين امرأة في منصب وزيرة للتعليم، وتشكيل لجنة لحقوق الإنسان تعد إجراءات ضاغطة تضع السعودية في حرج أمام حتمية التغيير والخروج بالمجتمع عن نمطيته المعهودة بحيث تتحطم تقاليد المحافظة لدى السلطة والشعب على حد سواء وتعتقد الرياض في هذه الوتيرة المتسارعة قوة دفع أمريكية لتسويق النموذج المطلوب في التغيير، وأكدت عليه زيارة أمير دولة قطر للولايات المتحدة في ٧ مايو ٢٠٠٣م وسط أجواء من التوتر في العلاقات العربية – الأمريكية، وقد وصفت بأنها زيارة المكافأة لدور قطر في الحرب على العراق، فيما إعتبرها وزير الخارجية القطري بأنها تأتي في إطار برنامج العمل الخاص بين البلدين في السنوات المقبلة(١١١)، هذه الأجواء من التوتر استلزمت من الحكومة القطرية التنسيق مع الولايات المتحدة والإلتصاق بهذه الأخيرة في كافة التوجهات الإقليمية، كما أعلن وزير

الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني "أن على بلاده ديناً واجب السداد لقاء دعم الولايات المتحدة للعهد الجديد في قطر وأن مشاركة بلاده في الحرب جاءت من هذا المنطلق"[١١٢].

وفي أعقاب انتهاء العمليات العسكرية في العراق سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب قواتها العسكرية من المملكة في بادرة كرست إلى حد بعيد كافة التهديدات المعلنة سابقاً حيال الاستهداف الذي سيشمل المملكة في مراحل تالية، ويعمق مثل هذا الإجراء من المأزق الذي تعانيه دولة قطر إذ أصبحت مركزاً للتخطيط الإستراتيجي ضد السعودية[١١٣]، وقد أبان عن هذا القلق السعودي مبادرتها بعقد "مؤتمر الجوار الإقليمي حول العراق" لبحث تداعيات الغزو والرؤية المستقبلية لهذه الدول حيال المتغيرات في هذا القطر الهام، كما أكدت عليه زيارة وزير الخارجية سعود الفيصل إلى موسكو في الأول من مايو ٢٠٠٣م لبحث إمكانية إنشاء نظام أمن خليجي بالتعاون مع روسيا[١١٤].

في هذا الخضم العنيف والمخاض المتعسر لتغييرات عديدة قد نجمت عن الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد تحدثت النخبة عن معركة الصمود بحيث لا ينبغي أن تبدي المملكة العربية السعودية ضعفاً وإنصياعاً إزاء حملة الإصلاحات الديمقراطية المزعومة والمسعورة "كمن يسعى جاهداً لتقديم أدلة براءته" على نحو ما حدث من لقاء الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد بمجموعة من رجالات الفكر والسياسة في المملكة لاستشراف رؤاهم المستقبلية، ولقاءة أيضاً وفداً يضم حوالي أربعمائة وخمسون من الشيعة في ١١ مايو ٢٠٠٣م على خلفية حرق ثلاث مساجد بجزيرة تاروت في المنطقة الشرقية والذين تقدموا بوثيقة مطالب تحت مسمى "شركاء في الوطن" وأبدى الأمير عبد الله تفهمه لمطالبهم الحقوقية ووعد بإلغاء التمييز وإفراغ النزاعات الطائفية من مضمونها[١١٥]، ناهيك عن إعلان "لجنة حقوق الإنسان"، مع ضرورة أن تتمسك المملكة بالقوانين الإسلامية، وأن تلتزم الخصوصية المجتمعية والقبلية التي تفضي إلى الإتساق الذاتي والمعنوي في عمق التحديات الماثلة، فقد غدا العراق مستباحاً في عملية انكشاف تاريخية غير مسبوقة ومع ذلك لم تحل صيحات الاستجداء التي انطلقت من كافة أرجاء الدنيا دون الحرب والغزو والاحتلال، ومن ثم فإن الضربة المرتدة للعلاقات التاريخية بالأمريكيين هو تحول جماعات العنف الديني عن استهداف الوجود الأمريكي بالمملكة نحو قرصنة مثل هذه الإصلاحات التي ينظر إليها كونها وثيقة مطالب أمريكية لعلمنة المجتمعات العربية مما وضع الحكومة في المملكة في خط مواجهة مباشر مع هذه الجماعات، وبالتالي

تحولت برامج التغيير الأمريكية إلى كرة اللهب في الداخل السعودي، ويؤكد على هذا التحليل التفجيرات التي هزت الرياض مساء الثاني عشر من مايو ٢٠٠٣م[١١٦]، والتي إستهدفت هذه المرة مدنيين من الأمريكيين والغربيين والسعوديين في مجمع غزناطه السكني، رغماً عن خروج ما يربو على ثلثي القوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية من المملكة[١١٧].

وإزاء هذا المشهد السياسي الذي يعكس واقعاً خليجياً مهلهلاً وهشاً وضعيفاً إلى حد التدني، فإن تحليلاً ما يقود إلى أزمة معقدة في النظام السياسي الخليجي عملياً وعلى أرض الواقع ولأسباب عديدة ليس أقلها الفشل التاريخي والسياسي والإستراتيجي، في تحقيق أية نقلة نوعية على شتى الصعد الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية، وسياسياً أبانت حرب التغيير في العراق عن استحالة "جسر الهوة" بين هذه الدول[١١٨]، وإذا غابت الرؤية الإستراتيجية المستقبلية التي لم تكن حاضرة أصلاً يصعب الاستمرار في هيكله مجلس التعاون الخليجي لاسيما إذا أدركنا أن أساس عملة قائمة على ضرورة وحتمية التنسيق بين الدول الأعضاء حيال التهديدات الإقليمية وتوحيد التوجهات الأمنية على نحو خاص. على أية حال فإن العراق قد دخل منذ العام ٢٠٠٣م في تعقيدات الاحتلال الأميركي، ونزاع الطوائف والمذهبية، وجدلية الدستور والفيدرالية[١١٩]، وغيرها من إرهاصات تكوين تاريخ جديد سيغيب بفعله عن التأثير الإقليمي لسنوات عديدة قادمة.

الخاتمـــة :

لقد تناولت هذه الدراسة موضوعاً من أهم وأعقد القضايا والإشكاليات التي مرت بها المنطقة العربية، والخليج العربي على نحو خاص، لجهة المسؤولية التاريخية لحزب البعث العربي الاشتراكي عن تعطل حركة العرب التاريخية، وبروزه كأحد أهم الأسباب التي أعاقت التطور الحضاري، والتقدم الإنساني، المبني على التنمية والازدهار، وذلك بفعل اختلاقه للأزمات واحدة تلو الأخرى، وحرب تلد أخرى، وعندما لم يقنع بالحرب ضد إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨م) غزا الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م ليجلب الغزاة في حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، وعندما انشغل العالم بسقوط الإتحاد السوفيتي لتعيد الدول التفكير في حساباتها الإستراتيجية، لتبني جسوراً من الثقة في ظل اتجاه النظام العالمي نحو القطبية الأحادية، لم يغير حزب البعث العراقي من قناعاته التاريخية، بل على العكس من ذلك ازدادت مخاوف الدول العربية في الخليج، في ظل اتهامات مستمرة من السلطة العراقية بالعمالة والتخوين، والإيحاء

بامتلاك قدرات نووية، ومزاعم بصلات قوية بحركات الإسلام السياسي الراديكالي، واستمرار في حالة الصلف والعناد مع الفاعلين الدوليين، ومرجعيات العمل السياسي الدولي، فضلاً عن التسلط والاستبداد في الداخل ضد الشيعة والأكراد، والطوائف المختلفة، ثم الانقلابات الأسرية والحزبية التي كشفت عن شيخوخة الحزب، وضعف بناه، فتكون العراق هي البلد الأكثر سهولة وقرباً من الاستهداف الأمريكي وفي المرتبة الثانية بعد أفغانستان الذي ضربته الحرب الأهلية لعقود طويلة، فاختارت أميركا في حروب استعادة الكبرياء الدولي، بلاداً إما مهلهلة من الداخل، وإما يفتقد نظامها إلى الشرعية أو التعاطف في إطار الحرب المزعومة على الإرهاب، لتسقط تجربة ودولة حزب البعث في أيام قلائل بحلول ٩ أبريل عام ٢٠٠٤م.

ترك حزب البعث في العراق تركة مثقلة بالهموم والأعباء والتناحر والاقتتال، والتنافس والنزاع والصراع الذي سيلقي بظلاله على المنطقة بأسرها لعقود طويلة قادمة، غير أنه في المجال البحثي والأكاديمي كان الحزب صاحب نظرية خاصة وذاتية في الدولة التسلطية تتميز عن المتعارف عليه في التراث العلمي للنظم السياسية التوتاليتارية، والديكتاتورية، والاستبدادية، والتي يمكن حصرها في الاستخلاص التالي:

أولاً: أن شرعية الحكم في دولة البعث لم تبنى على الشرعية الدستورية، والقانون العادل، وإنما قامت على الانقلابات والعنف والإرهاب والقمع، وبعيداً كل البعد عن الشرعية المعترف بها في الدول الديمقراطية الحديثة والتي تقوم على مبادئ: المواطنة، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية والاجتماعية المفتوحة، والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

ثانياً: أن دولة البعث في العراق (١٩٧٩ – ٢٠٠٣م) قد مارست احتكار السلطة عن طريق اختراق مؤسسات المجتمع المدني، وتحويلها من مؤسسات تضامنية وتنظيمات مستقلة إلى هياكل مستزلمة تابعة لسلطة الدولة، تعمل بوصفها امتداداً لأجهزة الدولة.

ثالثاً: العبث بالدستور بالتعليق أو الإلغاء، أو الاستبدال، أو التجميد، في مواجهة الشعب مع تصعيد متعمد للأمنوقراطية المنوطة بأجهزة الأمن على نحو يعطي لأجهزتها ميزات مادية ومعنوية هائلة ضماناً لولاءها وتبعيتها الكاملة للحزب، فالفراغ الدستوري يعوضه القمع من الشرطة والجيش بدعوى أن العراق منخرط دائماً في حروب قومية.

رابعاً: أن حزب البعث الاشتراكي يخترق النظام الاقتصادي ويلحقه به، عن طريق التأمين، والضرائب، وتوسيع القطاع العام، والهيمنة البيروقراطية، والاحتكار، ولم يفض ذلك إلى الاشتراكية كما أشاع الحزب، بل إلى رأسمالية الدولة التي قامت بالاستيلاء على الفائض الاجتماعي، وفائد القيمة بدلاً من رأسمالية الأفراد (القطاع الخاص)، وعلى نحو خضعت معه العراق إلى تقلبات السوق العالمية، وظلت طرفاً تابعاً في علاقات اقتصادية سياسية غير متكافئة مع الدول الكبرى.

خامساً: الإلحاح على مركزية القيادة التى تتجسد في شخص واحد هو الرئيس (صدام حسين)، والحزب الواحد، ومن ثم فقد تم التضحية بالتنوع في سبيل الوحدة وهيمنة الحزب الأوحد، ولا تختلف هنا الدولة التسلطية العسكرية عن مثيلتها الدينية، وما يجمع بينهما هو صفة الهرمية التي تجعل الأوامر والنواهي والتعاليم ذات اتجاه واحد ثابت لا يتغير، فهي تهبط من أعلى الهرم إلى سفحة، وليس العكس فقط، وليس للناس إلا القبول بما يهبط عليهما من أعلى، فللنخبة الدينية أو العسكرية الأمر، وعلى التابعة الطاعة لأنهم رعايا وليسوا مواطنين، ويجمع بين الأصولية الدينية والعسكرية رفض الاختلاف ونبذ السؤال، فالإجماع واجب، والسؤال قد يثير التشكك في القيادة، أو يؤدى إلى الفتنة المفضية إلى الفوضى وما آفة النظم المستبدة إلا التخويف بالفوضى.

هكذا يدور الزمن دورته من جديد، ويأبى التاريخ إلا أن تزداد صفحاته ديناميكية وحيوية، بعد أن استمرأت البلدان والشعوب الترف السياسي والحديث الأيديولوجي المطول في ظل غياب الأحداث المروعة التي تشكل بفعلها وتداعياتها معالم مفصلية في التاريخ القطري والقومي والعالمي، وفي الحرب الأمريكية على العراق عناوين مهمة وشديدة التأثير والدلالة الأنية والمستقبلية على غير صعيد، فهي أسقطت مضموناً من مضامين الحكم والسياسة ظل يراهن على قوته وصلابته ورباطة جأشه، فإذا به "رطانة كلامية" و ينهار ويهرع ويلوذ بالفرار في مشهد أذهل العدو ذاته وأصابه بالوجوم والذهول وخيبة الأمل لأنه نازل خصماً غير شريف ولا يبعث على الاحترام في حين أنه البعث ذاته.

والحرب مجس اختبار هام وناجز للعديد من الأفكار والسياسات التي ظلت هاجساً أمريكياً ملحاً ترنو إليها في تلكؤ بطيء منذ انتهاء الحرب الباردة الدولية، وأن إنبطاحاً مشرقياً وعربياً على هذا النحو الذي حدث سيغري ولا ريب الطموحين بهوس العولمة والفكر الإمبراطوري

في الإدارة الأمريكية على المزيد من التمادي في الاستهداف العنيف لكافة التيارات والقوى التي تشكل حالات رفض لأمريكا، وهذه المقصلة سوف تولد المزيد من الأحقاد والعنف المضاد، وهي الأجواء التي من شأنها خلق مناخ عام من التوتر والإرباك وحالة من الفوضى التاريخية التي سيطول أمدها ويفتح المستقبل على مصراعية أمام ظواهر تفضي حتماً إلى الاحتلال والارتهان السياسي.

والحرب أنهت حقبة مريرة من تاريخ الخليج العربي السياسي اقترنت بإرهاصاتها وعنفوانها بنظام حكم الفرد وسطوته على المقدرات والقرارات واختزال الدولة بمؤسساتها في شخصه، مارس إرهاباً في الداخل غير مسبوق في الأنظمة العربية، وفي الخارج كان محركاً لثلاث حروب إقليمية هي كل التجربة الخليجية مع الحروب، ضد إيران ١٩٨١م، وضد الكويت ١٩٩١م، وضد ذاته ٢٠٠٣م، وقد شكلت كل مرحلة حالة من حالات السيطرة التدريجية والتمكين للأمريكيين، بحيث أضحوا مهيمنين بلا منازع، وتجرءوا بالتهديد والوعيد ضد أصدقاء وحلفاء الأمس، إن السياسة الأمريكية التي لا تعرف المروءة أو العاطفة، تختص بتحويل الأفكار إلى واقع أياً ما كان هذا الواقع، وهي الآن تنفذ مشروعاً ضد الإسلام ومقدساته وبلدانه وفي طليعتهم السعودية مركز الجاذبية والتأثير الديني ويلوح أن استهدافا كهذا لابد وأن يهيئ الأجواء الملائمة له، وفي ذلك تبدو الإستراتيجية الأمريكية في عزل المملكة وكسر هيبتها وإنهاء دورها الجزروي والخليجي، والتعويل على بدائل أخرى، وإفراغ الصيغة الأمنية الجماعية الموسومة "بمجلس التعاون الخليجي" من مضمونها وخلق قناعات تفضي حتماً إلى انهياره في عملية انتحار جماعي للعمل السياسي الخليجي، والدفع بمفاهيم في السياسة والاقتصاد والمجتمع "التعليم – والقوانين الديمقراطية الجديدة" تتواءم وتهيئ لقبول الزمن الأمريكي الجديد.

الهوامش

(١) راجع: فتحي العفيفي: أمريكا والعراق، جذور الأزمة والصراع، كراسات إستراتيجية، العدد (١١٩)، السنة الثانية عشرة ٢٠٠٢م مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٢م، ص٧.

(2) Kenne The M. Pollack (et al.): The Ara Awakening America and Transformation of the Middle East, Washington, D.C.: Brookings Institution, 2011, p: 15.

(٣) راجع دراما تيكيات هذه المرحلة في :

علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.

منى سحيم حمد آل ثاني: "السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١م"، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٠م.

(١) عبدالكريم رافق: **الإتجاهات السائدة في كتابة التاريخ**، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٩، العدد ٤، الكويت، ٢٠٠١م.

(٥) ظهر حزب البعث العربي الاشتراكي ضمن القوى القومية في مرحلة الأربعينيات في المشرق العربي، حركة فكرية ثم حزباً سياسياً وفكرياً بعد إعلان تأسيسه في السابع من إبريل ١٩٤٧م، وآمن بفكرة القومية العربية، وبأن التجزئة حالة طارئة، وأن الوحدة هي طريق العرب في النضال، والحرية ضرورة للإنبعاث القومي الشامل، والإشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية، وهذه الأهداف (الوحدة ، والحرية، والإشتراكية، مترابطة عضوياً وحيوياً)، للمزيد من التفاصيل انظر: - شبلي العسيمي: حزب البعث العربي الإشتراكي، مرحلة الأربعينيات التأسيسية، ١٩٤٠ - ١٩٤٩م ، ط٥ (بيروت ، دار الطليعة، ١٩٨٢م) ص ٢٠؛ - ميشيل عفلق؛ في سبيل البعث، ط٧ (بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٢م)، وكذلك:

Kamel S. Abu Jaber,: The Arab Bath Socialist Party: History, Ideloogy and Organization, Foreword by Philipk. Kitti (Syracus, NY:Syracuse Univerisyt Pres, 1966).

(٦) فلاح عبدالله المديرس: **التيار الفكري لحزب البعث العربي الإشتراكي والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥م**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠٦، الكويت ٢٠٠٢م، ص٨١.

صلاح العقاد: معالم التغيير في دولة الخليج العربي، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢م) ص٤٣.

(٧) للمزيد من التفاصيل عن مرجعيات النظم العربية راجع:

علي الدين هلال، ونيفين مسعد: **النظم السياسية العربية، قضايا الإستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م.

(8) Sabrisayari, ed: Democratization in the Middle East: Trends and Prospects: Summary of a workshop (Washington, DC: National Academy press, 1993), P: 72.

(٩) جورج لينشوفسكي: **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**، ترجمة عادل مختار الهواري (القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢م) ص٩٧.

(١٠) راجع أنماط من الأفكار العنيفة في الحكم والسياسة في:

أنطوني جيدنز: بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٨٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، أكتوبر ٢٠٠٢م.

(١١) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣م)** سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٩٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠م.

(١٢) كتاب المفوضية العراقية بدمشق إلى الخارجية العراقية، رقم ١٣٨/٤/ في ١٩٥٧/٤/٥م، ص٤-٩ ملف رقم ٤/ ١٥١٤/ ١٥١٤/ ٨ لعام ١٩٥٧، وزارة الخارجية العراقية.

(١٣) راجع هذه التطورات في :

د. إبراهيم خليل أحمد، د. جعفر عباس حميدي : تاريخ العراق المعاصر، الموصل ١٩٨٩م، ص ٢٠٠ - ٢١٠

محمد مهدي كبة ; مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨م ، بيروت ١٩٦٥م، ص١٠٧.

(١٤) محمد كاظم علي : "العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي (١٩٥٨-١٩٦٣م) مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٩م، ص٢٤٣.

شفيق عبد الرازق السامرائي: حزب البعث العربي الإشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ نشأته وحتى الأنفصال، بغداد ١٩٨٠م، ص٥٩.

(١٥) كتاب رئاسة أركان الجيش العراقي / الاستخبارات العسكرية إلى مديرية التدريب العسكري، رقم ش /١٠٠/ ١١٢ في ٦٤/١/٦ ، ص١،٢.

كتاب وزارة الدفاع إلى الخارجية العراقية، سرى للغاية، رقم . ٨٧٢/٤/٣، في ٢٤/ ٩/ ٦٤ ، ص١ ملف رقم خ. غ/ ٢٣٧ / ٧، وزارة الخارجية العراقية.

(١٦) رياض نجيب الريس: "الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية"، المستقبل العربي، العدد ٩٨ (نيسان / أبريل ١٩٨٧م)، ص٦.

(١٧) وزارة الخارجية الأميركية: عراق صداق حسين، تسلسل زمني، (وزارة الخارجية الأميركية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي).

(١٨) حزب البعث العربي الإشتراكي : ثورة ١٧ تموز التجربة والآفاق، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، كانون الثاني ١٩٧٤م، بغداد ١٩٧٤، ص ٢٠-٢٣.

(19) Hanna Batatu, The oldsocial classes and The Revolutionary Movements of Iraq, (Princeton university Press, Princeton, New Jew Jersey 1988) P: 112.

(٢٠) كتاب الإستخبارات العسكرية العراقية إلى الملحق العسكري العراقي في السفارة العراقية في القاهرة، سري للغاية وشخصي، رقم ش١. ت: ١/٢٠/ ٢١٣، في ١٧/ ٨/١٩٧٢م. في.
Archive Editions: (Iraq crisis) BACKG Round Briefing The Iraq crisis, The origins of The Tragic Iraq-American dis Pute, (1945- 2003) Archive Research limited, London 2003, Volume 2, PP.131-136.

(21) Liesl Graz: The Turbulent Gulf (London: New York: 1.B. Tauris; New York: st. Martin's Press, 1990) P: 3.

(22) Kheli, shrine, (ed): The Iran - Ivaq War, New Wea Pons and old conflicts (prater, N.y. 1983) P: 45.
Hurewitz, Jakob: Middle East Political, The Military Dimension, The Council on Foreign Real Tions, N.Y. 1979, P.75.

(٢٣) سمير الخليل : جمهورية الخوف، الترجمة الكاملة، الزهراء للإعلام العربي القاهرة ١٩٩١م، ص١
Iraq: The Regional fallout The Regal Institute of international Affairs, Feb. 2003.
وراجع أيضاً :
سيف نصراوي : حزب البعث والحرب الأمريكية على العراق ، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣م، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٦٠-٦٤

(٢٤) فتحي العفيفي: حمورابي الغائب في العراق، جريدة الأهرام المصرية، ٢٧ مارس ٢٠٠٤م، ص١٤، وانظر كذلك : حازم صاغية : قصه البعث في العراق (٢٤، دوائر السلطة الثلاث، كيف عملت تكريت والجيش والبعث وكيف عوملت؟ جريدة الحياة، ٢٥/ آذار / مارس ٢٠٠٣م ص١٤.

(٢٥) ياسين النصير:- "الطبقة الوسطى وملكية الدولة، العراق نموذجاً، الحياة اللندنية ١٩٩٧/٥/٢٦م.

(٢٦) جون كولي: الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة عاشور الشامس، ط٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢م) ص١٠٧.

(27) Treaty Concerning the state frantier and Neigh borly Relations between Iran and Iraa signed at Baghdad on 13 June 1975 see: United Nations Treaty Series (UNTS): 1017. Nos 14903, 14905.

(٢٨) فتحي العفيفي: مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، دراسة تاريخية، سياسية، قانونية (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠م) ص١٨٠.

(٢٩) خلدون النقيب: الثاني من أغسطس ودائرة الخوف والتخويف، الخليج الإماراتية ١٩٩٧/٨/٥م.

(30) Archive Editions: (Iraq crisis) Backs Round Briefing The Iraq Crisis; Volume4, The Origins of The Tragic Iraq- Kurdish Dispute, Archive Research limited, London, 2003, PP. 61- 6.

(٣١) ترجع السياسات الدينية الشيعية في العراق إلى وقت تأسيس حزب الدعوة في عام ١٩٥٧م، وكان من بين منظرية الرئيسيين محمد باقر الصدر، وهو رجل دين ومفكر بارز كرس حياته لتطوير عقيدة شيعية حديثة يمكن أن تنافس الماركسية، وعلى الرغم من أن آية الله الخميني قد طور نظريته عن "ولاية الفقيه" في النجف (١٩٦٤ – ١٩٧٨م) والتي مفادها أن رجال الدين يحكمون في غياب الإمام الثاني عشر، إلا أن رؤيته لم تلقي رواجاً حتى قيامه بالثورة في عام ١٩٧٩م حيث قامت تظاهرات شيعية ضخمة قمعها حزب البعث وأعدم الصدر في عام ١٩٨٠م وأصبح الإنتساب لحزب الدعوة جريمة يعاقب عليها بالإعدام، وبينما لجأت مجموعة من أعضاءه إلى إيران فإن التنظيم بقى قوياً في منطقة الفرات الأوسط جنوب العراق حول مدينة الناصرية، ورفض فرع البصرة – المسمى تنظيم الدعوة – المذهب الخوميني، وفي عام ١٩٨٣م قامت مجموعة "الجهاد الإسلامي" الموالية للخوميني وترتبط بالدعوة وتقيم في لبنان وإيران بنسف السفارتين الأمريكية والفرنسية في الكويت، وكانت إيران قد شجعت في عام ١٩٨٢ مجموعة من النشطاء الشيعيين في إيران على إعلان حركة مظلة لإسقاط صدام حسين سميت بـ "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" برئاسة محمد باقر الحكيم، ونظم المجلس ميليشيا – هي فصيلة بدر – كانت تنظم هجمات عبر الحدود الإيرانية داخل العراق، وقد تدربت هذه المجموعة على يد الحرس الثوري الإيراني لتصبح فيالق بدر، ثم ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأميركية على تأسيس المؤتمر الوطني العراقي ١٩٩٢ – ١٩٩٥م برئاسة أحمد الشلبي كتنظيم شيعي مدني (علماني)، وفي أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تمكن الشلبي من تشكيل إئتلاف يضم أيضاً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والجماعات الكردية، وأصبح الشيعة قوة سياسية جديدة في العراق والخليج العربي، كما أبانت الأحداث العاصفة وبرهنت على أن العراق شديد الضعف، مجهول إلى حد كبير، فئوي وطائفي إلى الحد الذى لا يستطيع معه أن يتحمل وزن التحول الإستراتيجي الذى تخيله الصقور الأميركيون. للمزيد من التفاصيل أنظر:

جوان كول: الشيعة العراقيون، حول تاريخ حلفاء أميركا المحتملين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ٩٤، وكذلك: محمد مجاهد الزيات: مستقبل الأوضاع في العراق والأمن في الخليج، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٣٨، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص٥١.

(32) Ryder, Demarcation of The Turko- Persian Boundary 1913-1914; Geographical Journal 66/3 (1925).

(٣٣) يونان لبيب رزق: العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهد الاسرة البهلوية (١٩٢٥ – ١٩٧٩م) في: جمال زكريا قاسم وآخرون: العلاقات العربية الإيرانية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣م) ص١٠٣.

(٣٤) راجع إرتباط هذا النزاع العراقي٠ الإيراني بالتسليح الأمريكي للمنطقة في :

Dale F. Tahitian: Arms in The Persian Gulf, Foreign Affairs Studies, American Enterprise in stitute For Public Policy, Research, Washington D.C. 1979-1982.

(35) Shikara Ahmed.a.R.: Iraqi Politics 1921 – 1941, The Interaction Between Domestic Polictics and Foreign Policy, London, 1987.

(36) Mootaz Ahmadein; Iranian Foreign Policy between Ideoligy and Pragmatism, M.A Degree, Institure of Studies and Middle East, London, 1988, P: 23.

(٣٧) للمزيد من التفاصيل أنظر:

The Iran-Iraq war: Issues of Conflict and Prospects for Settlement, (Center of International Studies, Princeton, 1981)

(٣٨) باكينام الشرقاوى: الظاهرة الثورية، والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٠م، ص٣٣١.

(٣٩) فاضل الرسول: العراق – إيران: أسباب وأبعاد النزاع، المعهد المصري للسياسة الدولية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة: ١٩٩١م) ص٣٦٠.

(٤٠) على عباس مراد: إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، أغسطس ٢٠٠٨م، ص٨٠.

(٤١) حازم صاغية : قصة البعث في العراق (٨) ، محنة الشيعة بوصمهم "طابوراً خامساً" للإيرانيين، جريدة الحياة اللندنية، العدد (١٤٦٣٨) ٢٢ أبريل ٢٠٠٣م، ص١٤.

(42) Christine Moss Helms,: Iraq: Eastern Flank of The Arab World (Washington, DC: Brookings Instituation, 1984), P: 116.

(٤٣) فتحي الغفيفي: التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية في الخليج العربي، دراسة في تحرير الإحتكار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٣، يونيو ٢٠٠٨، ص٤٨.

(٤٤) مغاوري شلبي علي: الإقتصاد العراقي،، من الحصار إلى ما بعد الحرب، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٢، ص ٧٢.

(45) Sharam Chubin : Soviet Policy Towards Iran and The Gulf, Adellphi Papers; No. 157, London : International Onstitute for Strategic Standees, 1980, PP. 13-16.
Harold H. Saunders; U.S Policy for The Middle East In The 1980, S Americab Enterprise Institute Studies In Fariegn Policy, Washington and lindon 982, Pp. 12-13.

(٤٦) حازم صاغية: قصة البعث في العراق (١١) الحرب على إيران، بين صدام حسين وآية الله الخميني، سلسلة منشورة بجريدة الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٥٩، ١٣ مايو ٢٠٠٣م، ص١٦.

(47) Anthony H. Cordesman,: The Iran-Iraq War and Western security : 1984 – 1987: Strategic Implications and Policy options, Rusi Military Power Sweries (London; New York: Jane's, 1987) PP: 7-18.

(٤٨) عيد مسعود الجهني: زلزال الخليج، نظرة تأمل، (القاهرة: مطابع الأهرام، ١٩٩٢م) ص٩٦.

(49) Hohn Bul Lock and Harvey Morris: Saddam's ware, Faber and Faber, London 1991, p: 82.

(٥٠) عرفان نظام الدين: سقوط ما هو ساقط أصلاً؛ نظرة إلى المستقبل من دروس حرب العراق، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٣٧، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣م، ص١٣.

(٥١) فتحي العفيفي: أميركا والعراق: جذور الأزمة والصراع، كراسات إستراتيجية، العدد ١١٢ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٢م).

(٥٢) خليل فضل الكبيسي: "سياسة العراق الخارجية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٨ في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٦م، ص٩٧.

مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسي لعلاقات العراق بالخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٧٥م، ص١١٢.

(٥٣) عن المسارات المختلفة لهذه المستجدات راجع:

د. فتحي العفيفي : "الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي"، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٩، مارس ٢٠٠٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٠.

(54) Nikki R. Keddie: The Iranian Power Structure and Social Change 1800-1978, on overview in: mternational Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 2 nr, 1978, P.17.
Sami Al. Banana: The Arab-Persi an Gulf, Apolitical Analysis, In: E. said L F. salesman (eds.), The Arabs Today; Alternatives For Tomorrow, Columbus 1979, PP. 74-86.

(٥٥) سليمان ماجد الشاهين: "الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية"، التعاون: السنة ٥ ، العدد ١٨ ، حزيران/ يونيو ١٩٩٠م.

(٥٦) جيفري ريكورد: قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة عبدالهادي ناصف (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣م) ص ١٠٧.

(٥٧) بيان سالينجر، واريك لوران: المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١م) ص١٧.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول نظرية الدومنيو Domino Theory أنظر:

Ross Gregory, "The Domino Theory" in Alexander Decoded, ed., Encyclopedia of American Foreign Policy 1 (New York: Charles Scribes and Sons. 1978): PP. 275-281: Robert Jerks and Jack Snyser, Eds. Dminos and Bandwagons: Strategic Bellies

and Grat Power Completion in the Eurasian Rimland. New York. Oxford University Press. 1991: Dougals J. Macdonald, "Falling Dminoes and system Dynamics: A Risk Aversion Perspective" Security Studies, 3, no, 2 (w/Waiter 1993/94) : 225-258: Jerome Slater, "The Domino Theory and Intentional Politics: The Case Of Vietnam" Security Studies 3. No 2 (winter 1993/94): 186-224: Jerome Slater, "Dominos In Central America" Inter-national Security 12, no, 2 (fall 1987): Pp. 105-134.

(٥٩) جيمس بيتراس: **الحرب الأميركية على العراق: تدمير حضارة**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٨، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص ١٦٦.

(60) Archive Editions: Document Collections Iraq-Kuwait 1941-1992, See: Volume M, Kuwait Crisis, Archive Esitions, London 1996, Pp. 31M, 319.

وانظر كذلك: فتحي العفيفي: **الأزمة العراقية- الكويتية ١٩٦١م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، ١٩٩٥م.

(٦١) عدنان حب الله :- لماذا الحرب على العراق، "أجوبة نفسية وبيولوجية وثقافية"، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٤٦، الأربعاء ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٣م، ص١٠.

(٦٢) منار الشوربجي: الولايات المتحدة والمسألة العراقية، مأزق دول الخليج العربي، في: أحمد إبراهيم محمود: الخليج والمسألة العراقية (من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠- ٢٠٠٣م) (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٣م) ص ٤٧.

(٦٣) عن ارتباط إسقاط دولة البعث بمشروع إعادة الهيكلة الجيوبوليتيكية أنظر:

مصطفى علوى: المكانة الإستراتيجية للعراق، القوة الشاملة للعراق في ضوء التطورات الراهنة، السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ ، إبريل ١٩٩٩م.

عبدالجليل مرهون: "العلاقات الخليجية – العراقية: بنية الوزن الجيوبوليتيكي"، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٤٧ ، ديسمبر ١٩٩٥م ص٨٢.

(٦٤) حسن نافعه: "حرب للهيمنة ، أم حرب أمريكية بالوكالة عن إسرائيل لرسم خريطة قوى جديدة؟" الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٤٥، الثلاثاء ٢٠٠٣/٤/٢٩م، ص ١٠.

(٦٥) محمود حيدر: **الجذر الديني الفلسفي لنظرية الفوضى الخلاقة**، مجلة حوار العرب، العدد ١٢، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥م، (بيروت : مؤسسة الفكر العربي)، ص٨٧.

(٦٦) رولان جاكار: الأوراق السرية لحرب الخليج ، ترجمة محمد مخلوف، (إيماسول : شركة الأرض للنشر المحدودة ١٩٩١م) صـ ٢٧.

(67) Kenneth M. Pollack: The Threatening Storm: The case far In Viding Iraq, London, Washington, November, 2552, PP. 14-27.

(٦٨) إبراهيم عبدالكريم : "الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل"، مجلة التعاون، السنة ١، العدد ٢، نيسان/أبريل ١٩٨٦م.

(٦٩) فتحي العفيفي: القرصنة في الخليج العربي، الغزو الأمريكي للعولمة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ٢٠٠٨م) ص١٢٠.

(٧٠) د. عبد المنعم سعيد : "في شأن الذي جرى بالعراق"، الأهرام المصرية ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.

(٧١) عن فائض القوة في السياسة الأمريكية راجع:

جو: ويليام فولبرايت: "غطرسة القوة، ثمن الإمبراطورية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٤م.

(٧٢) محمد السيد سعيد: مستقبل العراق بعد الغزو الأميركي، في أحمد إبراهيم محمود: الخليج والمسألة العراقية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦١.

(73) Spiegel, Steven L.: "Does The united States have Options in the Middle East? "Orbis: vol. 24, No. 2, Summer 2000.

(٧٤) مرزوق الحلبي: فائض القوة الأمريكية، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٥٢، ٦ مايو ٢٠٠٨م آيار، ص١٠.

(٧٥) عن تنامي الوعي الإصولي في هذه المنطقة راجع:

John l, Esposito, in Riding The tiger, 389-390: Islam and / The Srtaight Path (New York and Oxford: Oxford University Press, 1991): 163 191.
Carlyle Murphy, "Egypt: An Uneasy Portent of Change" Current History 93. No. 580 (Fed-rural 1994): pp: 78082: See Oslo Tom Protegee, "Egypt: Equating Islamists with Terrorists is Counter- Productive": Middle East International, No 454 (9 July 1993): P: 16.

(٧٦) فتحي العفيفي: القرصنة في الخليج العربي (الغزو الأميركي للعولمة)، (الدوحة ٢٠٠٨م)، المركز العربي للدراسات والبحوث، ص٨٧.

(77) Policy Review: February-March; Policy Review 2003 from saragero to Sep tempos 11, The Future globalization, Sebastian Mallaby, pp: 3-6.

(٧٨) رانفير كانوار: التحالف والتوازنات في الشرق الأوسط وارتباطها بالإستقرار: نظرية توازن القوى وتطبيقاتها في المنطقة العربية، جريدة الخليج الإماراتية، ١٤/ يناير ٢٠٠٤م، ص١٧.

(٧٩) فتحي العفيفي: الخليج العربي، الإشتراكية الجديدة والعولمة البديلة، دراسة منشورة في مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٤٠) يونيو ٢٠٠٧م، ص٧٩.

(٨٠) جيمس بيتراس: الحرب الأمريكية على العراق: تدمير حضارة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٨، أكتوبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩م) ص١٦٦.

(٨١) دايفيد ترايت، واليستر بلاد، وجورد أ. لوبيز: العقوبات الذكية : إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ٢٠٠١م) ص٤، وانظر كذلك:

فتحي العفيفي: حمورابي الغائب في العراق، جريدة الأهرام، ٣١ مارس ٢٠٠٥، ص ١٢.

(82) James Petras: "The us war against Iraq: The Destruction of a Civilization," Global Research, 21 August 2009.

(٨٣) إدوارد سعيد: مشكلة امريكا، "هامشية عناصرها الحركية المنفتحة على العالم"، جريدة الحياة اللندنية، العدد ٦٤٦١٢، الخميس ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣م، ص ١٢.

(84) Rustow, Dankwart A.: Oil and Turmoil: America Faces OPEC and the Middle East., New York: Norton, 1982.

(٨٥) خليل العناني: الإقتصاد الأمريكي، حسابات التكلفة والعائد، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص١٠٨.

Victor David: Axis of oil, Foreign Affairs, Mars, April 2003.

(86) Gerd Muttitt,: Fuel on the fire, oil and politics in occupied Iraq, vintage books, londeers, 2009, pp: 117-121.

وانظر كذلك: جان بيار سيريني: فشل حرب من أجل النفط ، محصلة التدخل الغربي في العراق، الأهرام، لوموند دبلوماتيك، ٢ مارس ٢٠٠٨م، ص١.

(٨٧) انظر مقدمة رضوان السيد في : أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩)، ص ٥-١١٤؛ رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة (بيروت : دار اقرأ، ١٩٨٤)، وخلدون حسن النقيب، "أطروحات حول المواطنة وأزمة الدولة القطرية في الوطن العربي"، (بحث أعد لمنتدى التنمية في الخليج، الكويت، كانون الثاني/ يناير، ١٩٨٨).

تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (بيروت: (د.ت)، ١٩٦٦)، ص ١٣٨. وحول مبدأ الطاعة المطلقة لأولي الأمر وصحة البيعة للإمام بالشخص الواحد فما فوقه، أنظر: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، التمهيد، في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة، تحقيق محمود محمد الخضري وعبدالهادي أبو ريدة (القاهرة : دار الفكر العربي، (د.ت)، ص١٧٨-١٧٩.

(٨٨) لمعالجة رصينة لهذا الموضوع في علاقته بالسياسات الغربية عامة وبسياسات الولايات المتحدة خاصة، انظر:

Barry Gills and Joel Rocamora, "Low Intensity Democracy," Third World Quaterly, Vol. 3, No. 3 (1992), PP: 501-523, and Noam Chomsky, "The Struggle for Democracy in the New World Order," in: Barry Gills and Joel Rocamora, eds., Low

Intensity Democracy: Political Power in the New World Order (London: Pluto Press, 1993).

Edwards: هرمان وتشومسكي يوضحان في دراسة رائدة كيف يصنع الإجماع في الغرب، أنظر
Herman and Noam Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of Mass Media (New = York: Pantheon Books, 1988)

حول الحركات الأصولية المعاصرة وتكتيكاتها، أنظر: فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، ط٢ (القاهرة؛ باريس : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)؛ نصر حامد أبو زيد، "الخطاب الديني المعاصر: آلياته ومنطلقاته الفكرية،" قضايا فكرية، الكتاب الثامن (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩)، ص٤٥-٧٨، و

(Khaldoun H. Al-Al-Naqeeb, "Some Political Considerations in the Fundamerntalist Movement in the Middle East," (Unpublished paper, May 1990).

(٨٩) من الغريب المستهجن أن بذور هذا العجز والقصور والتدني قد ارتبطت تاريخياً بالتأثير الأيديولوجي لحزب البعث في مراحله الأولى والذي إمتد ليشمل خلايا في منطقة الخليج العربي، قد أعلنت عن إعتناقها لهذه الآراء الثورية في مواجهة التحديات الأجنبية والسلطوية، من خلال التجمعات الطلابية للدارسين الخليجيين في جامعات بيروت، والقاهرة، ودمشق، ويعد الدكتور علي فخرو من البحرين أول مواطن خليجي ينتمي إلى هذا الحزب ويصير عضواً في القيادة القطرية لأحد فروعه بلبنان وإمتد هذا التأثير إلى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية من خلال أحد موظفي أرامكو ويدعى علي غنام والذي إنتخب عضواً بالقيادة القومية للحزب وممثلاً عنه في منطقة الجزيرة والخليج في عام ١٩٦٤م وتمكن ورفاقه من إعلان "منظمة أحرار الجزيرة العربية" والتي تحولت لتحمل إسم الحزب ذاته بعد أن إنقلب علي غنام على أثر تحول راديكالي عن فرع سوريا لينضم إلى العراقيين في عام ١٩٦٨م، وكان للتأثير البعثي في قطر أيضاً مخالب برزت من خلال "جبهة الإتحاد الوطني" التي تزعمها القطب التجاري ناصر عبد الله المسند وحمد العطية وهما أول من طالب بإنتخابات مجلس بلدي يمثل شرائح المجتمع، بيد أن الملاحظ بوجه عام الإخفاق المروع لهذه الخلايا في إحداث تغييرات حقيقية على أرض الواقع، وذلك مرده إلى الإختلاف الكبير في طبيعة الحافز النضالي في كل من سوريا والعراق عنه في الجزيرة والخليج، وغياب الجدوى والفاعلية والقوة الجماهيرية لدى هذه الأخيرة، حتى إذا ما أتت الثروة النفطية بإغراءاتها هرع الجميع إلى الإحتماء بعباءة الدولة والتخلي المطلق عن الغوغائية التي تنتهي بهم إلى السجون والإبعادات، وعلى خلفية حسابات سياسية وأيديولوجية تفتقد إلى الكثير من الدقة إنخرطت المجموعة الخليجية برمتها في عملية دعم مالي ولوجوستي لبغداد في حربها ضد طهران، لتجتمع مرة أخرى ضدها في حرب تحرير الكويت وتفترق مرة ثالثة على إثر

الغزو الأمريكي للعراق، وهكذا إرتبط العمل السياسي الخليجي صعوداً وهبوطاً بالموقف من العراق على عكس ما كان متوقعاً بأن تكون إيران هي المحرك لهذا المعيار.

راجع للتفاصيل:

سعيد سيف: قطر ليست إستثناء: النضال الديمقراطي منذ الستينات وموقف النظام من المطالب الشعبية، الجزيرة العربية، السنة الثانية العدد ٢٠، سبتمبر ١٩٩٢، ص٣١.

Comel Abu Japer, The Arab Bath Socialist Party: Hisory, ldeologg, and orgaization (Syracuse University Press, 1966, pp: 164.

فلاح عبد الله المديرس: التيار الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠٦، السنة ٢٨، سبتمبر ٢٠٠٢م، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت ٢٠٠٢م ص٧٩-١١٠.

(٩٠) عن الموقف الدولي والإقليمي من حرب التغيير في العراق راجع:

فتحي العفيفي: "الخليج العربي، النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٢٧٥.

وراجع أيضاً:

Kalus larres: Mutual com Pretension U.S German Value Begond Iraq, Washington Quarterly, Spring 2003, PP. 17-23.

(٩١) مسعود ضاهر: "إستراتيجية الصين حيال الأزمة العراقية، جريدة الحياة اللندنية العدد ١٤٦٠٥، الخميس ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، ص ١٢.

(٩٢) محمد خالد الأزعر : "مشهد النظام الدولي بعد غزو العراق، الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٤٩، ٣ مايو ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٩٣) فتحي العفيفي: الإستعصاء الليبرالي في الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٢ (خريف ٢٠٠٦م: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية)، ص٣٧.

(٩٤) حسن نافعة : النظام العربي عند مفترق طرق"، الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٠٩، الإثنين ٢٤ مارس ٢٠٠٣م، ص ١٣.

(٩٥) عن ملامح البناء الديمقراطي في العراق راجع :

Gash Chai, Mark lattices & gahia Said: Building Democracy in Iraq, The Minority Rights Group in Terran Tonal, London: Feb 2003 .

(٩٦) باتريك سيل: "سوريا وإستراتيجية الدفاع عن النفس، الحياة، العدد ١٤٦٤٨، الجمعة ٢ مايو ٢٠٠٣م، ص١١.

(٩٧) ريدار فبسير: الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية، مؤتمر: "الوحدة والتنوع في العراق: ماضى الأمة ومستقبلها" اسطنبول في ٢٦ – ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧م (المعهد الأمريكي للبحث الأكاديمي، ومركز هولينغز).

(98) Alastair Crooke: Resistance: The Essence of The Islamist Revolution, New York: Plutopress, 2009, P: 181.

(٩٩) حسن نافعة: "مصر وأزمة الخليج الثالثة"، معضلة البحث عن دور ضائع، الحياة اللندنية، العدد ١٤٦٢٠، ٢٠٠٣/٤/٤م.، ص١٢.

(100) The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next, New York: Council on Foreign Affaris, 2009, PP: 310-312.

(101) Patrick clawson,: "Engaging Iran on Iraq: At wheat price and To wheat End?," Plicy watch (washington Institute for Near East Policy) 5 December 2006.

(١٠٢) عن لعبة التوازنات العراقية الإيرانية في الإقليمية الخليجية أنظر:

Sharam chubin nd charles tripp, Iran and Iraq at war, (Boulder, colorado: Westriew press, 1988).

Garysick, : "Iran's Quet for superpower status", Foreign affairs, Vol. 65, No. 4, Spring 1987.

(١٠٣) الحياة اللندنية ، العدد ١٤٦٦٠، ١٤ آيار/ مارو ٢٠٠٣م.

(١٠٤) عن جذور الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق راجع:

U.S. Department of state, Strobe Talbott, Deputy secretary. Turgut ozal Memorial Lecture, "U.S- Turkish Relations in an Age of Interdepend ence" Washing Ton mstitute on Near East Policy, October 14, 1998- To, October 2000.

محمد نور الدين : تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ورياض الريس للنشر بيروت، لندن ١٩٩٧م، ص٢٢٧.

(105) Michael Eisenstadt, Michael Kinghts and Ahmad Ali,; "Iran's Influence in Iraq: Countering ternan's whole of Goernment Approach," Policy Facus (Washington Institue for Near East Policy), No. 111 (April, 2008).

(١٠٦) للإطلاع على رؤية مستقبلية عن هذا الواقع راجع :

حسن أبو طالب: النظام العربي، تحديات ما بعد إحتلال العراق، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ١٢٦، السنة الثالثة عشرة، ٢٠٠٣م مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة ٢٠٠٣م..

(١٠٧) محمد السعيد إدريس: مجلس التعاون الخليجي والعراق، خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، سبق ذكره، ص١٣١.

(١٠٨) عبدالجليل زيد المرهون: الخليج ونذر الحرب الرابعة، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/ إبريل ٢٠٠٨م) ص١٨.

(١٠٩) متروك الفالح: "العنف والإصلاح الدستوري في السعودية"، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤م)، ص ١٨ ، ٢١.

(١١٠) حمزة الحسن: دراسة حالة السعودية ، ورقة قدمت إلى: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤م) ص٤٦٤.

(١١١) فتحي العفيفي: الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر، دراسة منشورة في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٣م.

(١١٢) راجع تصريحات وزير الخارجية القطري: جريدة الشرق القطرية عدد ٤/ مايو / ٢٠٠٣م.

(١١٣) فتحي العفيفي: الخليج العربي، الأصول التاريخية للقيادة المركزية الوسطى، دراسة في الاستعمار الجديد (١٩٤٥ – ٢٠٠٣م) دراسة منشورة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٤، خريف ٢٠٠٩م (بيروت ، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩م) ص٦١.

(١١٤) جريدة الحياة اللندنية عدد ٢ مايو/أيار/ ٢٠٠٣م، ص١.

(١١٥) باقر سليمان النجار: الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، دراسة منشورة بمجلة المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م: ص ٣٤).

(١١٦) يوسف خليفة اليوسف: عندما تصبح السلطة غنيمة، حالة مجلس التعاون الخليجي، في مجلد بعنوان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر ٢٠٠٨م) ص٩٩.

(117) Henry Heller,: The cold war and the New Imperialism: Aglobal History, 1945–2005 (New York: Monthly Review Press, 2006) PP: 215-217.

(١١٨) فتحي العفيفي: أميركا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبليات البديلة، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م) ص٧، وانظر كذلك:

Peter corneliers & Klaus Schwas, (eds): The Arab World Competitive esc Report 2002 - 2003. Oxford university Press, 2002.

(١١٩) عبدالحسين شعبان: إشكاليات الدستور العراقي المؤقت، الحقوق الفردية والهياكل السياسية، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٠، يونيو ٢٠٠٤م (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية).